استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤:

تحولات السيادة الوطنية في مواجهة الالتزامات

الدولية المتعددة الأبعاد

Saudi Arabia's hosting of the 2034 World Cup:
Transformations of national sovereignty in the face of multidimensional international obligations

إعداد

الدكتور/ عبدالرحمن بن فهم محمد السلمي

أستاذ القانون الدولي العام – جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

البريد الإلكتروني : abfa1401@gmail.com

الملخص

تُعالج هذه الدراسة، المعنونة بـ" :استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤: تحوّلات السيادة الوطنية في مواجهة الالتزامات الدولية متعددة الأبعاد ,"مسألة استضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم لعام ٢٠٣٤، بوصفها مناسبة دولية ذات طابع رياضي، إلا أنها تتجاوز هذا الطابع السطحي لتلامس مفاهيم أكثر عمقًا في البنية القانونية والسياسية للدولة، وفي مقدمتها مفهوم السيادة الوطنية. إذ لا تقتصر آثار الاستضافة على الجوانب التنظيمية والفنية فحسب، بل تمتد لتُثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الدولة المستضيفة على الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني وسيادتها القانونية، في ظل ما تفرضه الالتزامات الدولية متعددة الأبعاد من قيود تعاقدية، ومعايير تنظيمية، ومتطلبات تشريعية قد تستدعي تعديلات على البنية القانونية الداخلية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن استضافة حدث رياضي عالمي بهذا الحجم تُعد مدخلًا لإعادة تشكيل العلاقة بين القانون الوطني من جهة، والنظام القانوني الدولي من جهة أخرى، الأمر الذي يُوجب التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية وبين الالتزامات التي تُفرض عبر العقود النموذجية والاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، تُسهم الفعاليات الرياضية الكبرى، رغم كونها أداة من أدوات القوة الناعمة الحديثة، في إحداث تحوّلات جوهرية في أولويات الدولة، من خلال فرض منظومة من العلاقات القانونية المُلزمة التي قد تنفذ إلى النطاق المحجوز تقليديًا للسيادة.

ويعتمد البحث على مقاربة قانونية تحليلية مقارنة، تستهدف بيان أوجه الانسجام أو التنافر بين النظام القانوني الوطني للمملكة العربية السعودية، وبين مقتضيات الاستضافة كما تنص عليها المواثيق الدولية والاتفاقيات الخاصة بتنظيم كأس العالم. كما تستعرض الدراسة التجارب الدولية السابقة، بغرض الوقوف على الانعكاسات الفعلية لاستضافة كأس العالم على مبدأ السيادة، داخليًا وخارجيًا، ومدى قدرة الدول المستضيفة على ضبط إيقاع التزاماتها الدولية دون الإخلال بجوهر استقلال قرارها السيادي.

وتتناول الدراسة كذلك أبرز التحديات القانونية والسياسية والاقتصادية التي قد تنشأ نتيجة هذا النوع من الاستحقاقات، وتُقدم قراءة معمّقة للفراغات التشريعية المحتملة، وآليات التحصين القانوني التي من شأنها أن تكفل للمملكة الحفاظ على سيادتها ضمن الأطر التعاقدية المقبولة دوليًا، مع مراعاة متطلبات الانفتاح على المنظومة القانونية العالمية. وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات القانونية الهادفة إلى تعزيز قدرة المملكة التفاوضية، وتمكينها من تكييف التزاماتها الدولية بطريقة لا تُفرّط بالمكتسبات السيادية ولا تُناقض أحكام النظام الدستوري الوطني. وبهذا، يُمهّد هذا البحث الطريق نحو قراءة معمقة للعلاقة الدقيقة بين الدولة المستضيفة والمنظومة الدولية في ضوء استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، ضمن سياق يحترم السيادة الوطنية ويُوازن بينها وبين مقتضيات التعاون الدولي والانخراط في العولمة القانونية والرياضية.

الكلمات المفتاحية : السيادة الوطنية، الالتزامات الدولية، القانون الدستوري، الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفعاليات الرياضية الكبرى.

Research Summary:

This study, titled "Saudi Arabia's Hosting of the 2034 FIFA World Cup: Transformations in National Sovereignty Amidst Multidimensional International Commitments", addresses the legal and political implications of Saudi Arabia's bid to host the 2034 FIFA World Cup. While the event is ostensibly a global sports occasion, its ramifications extend far beyond the athletic sphere, penetrating deeply into the legal and political structures of the host state—chief among them, the concept of national sovereignty. The implications of hosting such an event are not limited to logistical or technical aspects; rather, they raise fundamental questions about the extent to which a host nation can preserve the independence of its sovereign decision-making and legal authority under the weight of complex, multilayered international obligations that include contractual restrictions, regulatory requirements, and legislative adaptations that may call for structural changes within domestic legal frameworks.

The study is predicated on the hypothesis that hosting a global event of this scale represents a gateway to reconfiguring the

relationship between national law and the international legal system. It necessitates reconciling the demands of sovereignty with the obligations imposed by standard contracts and agreements concluded with FIFA and other relevant international organizations. Although major sporting events constitute a form of modern soft power, they nonetheless exert tangible pressure on the host state's legal, political, and economic systems, often reshaping priorities and introducing binding legal relationships that encroach upon traditionally sovereign domains.

Adopting a comparative legal–analytical approach, the study examines the extent of harmony or dissonance between Saudi Arabia's domestic legal order and the international legal instruments governing World Cup hosting. It also reviews prior global hosting experiences to assess the actual impact such events have had on the sovereignty of host states, both internally and externally, and evaluates their ability to navigate international commitments without compromising the essence of national autonomy.

In this context, the research explores key legal, political, and economic challenges likely to arise from such international

obligations and provides an in-depth assessment of potential legislative gaps and legal shielding mechanisms. These are essential to safeguarding Saudi Arabia's sovereignty within internationally accepted contractual frameworks while remaining open to global legal integration. The study concludes with a set of legal recommendations aimed at strengthening the Kingdom's negotiation capacity and enabling it to adapt its international obligations in a manner that preserves its sovereign gains and adheres to the core tenets of its constitutional order. In doing so, the research lays the groundwork for a deeper understanding of the nuanced relationship between the host state and the international system when organizing mega sporting events, in a manner that respects sovereignty while embracing the imperatives of international cooperation and legal globalization.

Keyword: National Sovereignty , International Obligations , Constitutional Law , Fédération Internationale de Football Association (FIFA) | Mega Sporting Events.

المقدمة

تعد استضافة كأس العالم واحدة من أبرز الأحداث الرياضية التي تحمل في طياتها أبعادًا تتجاوز الجوانب الرياضية لتشمل الأبعاد القانونية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. ومع إعلان المملكة العربية السعودية عن استضافتها لمونديال ٢٠٣٤، تثار العديد من التساؤلات حول تأثير هذه الاستضافة على السيادة الوطنية في ظل الالتزامات الدولية المتعددة الأبعاد التي ترافقها. يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه التحولات، مع التركيز على التحديات القانونية التي تواجهها السعودية عند التوفيق بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

تتجاوز هذه الدراسة نطاق التحليل الرياضي التقليدي لاستضافة مثل هذا الحدث الضخم، حيث يتم تسليط الضوء على الأبعاد القانونية والسياسية التي تنشأ عند تداخل السيادة الوطنية مع الالتزامات الدولية التي تفرضها استضافة كأس العالم. إذ يمثل هذا الحدث الرياضي منصة للاتفاقات العالمية متعددة الأطراف، التي تفرض على الدول المستضيفة الالتزام بالعديد من المتطلبات القانونية والتنظيمية. وتأتي هذه الالتزامات ليس فقط من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم(FIFA) ، بل من منظمات دولية متعددة ذات طابع قانوني واجتماعي، ما يطرح تحديات حقيقية للدول المستضيفة في الحفاظ على استقلالية قراراتها الوطنية.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تفكيك هذه الأبعاد المعقدة من خلال دراسة كيفية تأثير استضافة المملكة العربية السعودية لهذه الفعالية على سيادتها الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتعديل أو تعديل القوانين الداخلية بما يتماشى مع المتطلبات الدولية. كما سيتناول البحث التحولات المحتملة في المفاهيم القانونية المرتبطة بالسيادة

الوطنية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة. إلى جانب ذلك، فإن هذا البحث يسعى لتقديم رؤية قانونية تحليلية حول آلية التوفيق بين السيادة الوطنية والالتزامات القانونية الدولية، مع تسليط الضوء على تجارب الدول الأخرى التي سبق لها استضافة مثل هذه الأحداث الرياضية العالمية.

عليه، يهدف البحث إلى رسم معالم التحديات القانونية التي قد تطرأ في إطار تنظيم استضافة كأس العالم، بالإضافة إلى استكشاف الحلول القانونية الممكنة التي يمكن أن تتبناها المملكة لمواجهة هذه التحديات. سيعتمد البحث على المقارنة بين النظام القانوني السعودي من جهة، والمقتضيات القانونية الدولية المترتبة على استضافة الحدث، بهدف الوصول إلى توصيات قانونية من شأنها تعزيز قدرة المملكة على تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية.

❖ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية حديثة ومؤثرة تتعلق بالسيادة الوطنية والتزامات الدولة المستضيفة لكأس العالم ٢٠٣٤، مما يجعله محط اهتمام قانوني وجوهري في ظل المتغيرات الدولية الحالية. مع تزايد استضافة الدول لأحداث رياضية عالمية ذات أبعاد قانونية معقدة، يصبح من الضروري تحليل الأثر المحتمل على سيادة الدولة المستضيفة في ظل الالتزامات التعاقدية والتنظيمية التي قد تتناقض أحيانًا مع القوانين الوطنية. ويكتسب البحث أيضًا أهمية خاصة في إضاءته للأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية التي تتداخل في مثل هذه الاستضافات، موضحًا التحديات التي قد تواجهها المملكة العربية السعودية في الموازنة بين حفظ سيادتها الوطنية والامتثال للالتزامات الدولية المعقدة التي تفرضها مثل هذه الأحداث الكبرى.

يسهم هذا البحث في تقديم مرجع أكاديمي وتحليلي لصناع القرار في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل دقيق لما قد تطرحه استضافة كأس العالم من تحديات قانونية، وكذلك عبر تسليط الضوء على الفرص التي يمكن أن تنشأ نتيجة لهذا الحدث على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. كما يقدم البحث مساهمة قيمة للباحثين المهتمين في مجال الدراسات القانونية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تأثير العولمة القانونية على السيادة الوطنية في ظل التحولات المعاصرة.

من خلال هذا البحث، سيتمكن القراء من فهم العلاقة المعقدة بين الالتزامات الدولية التي تترتب على استضافة الأحداث الرياضية الكبرى ومقتضيات السيادة الوطنية، الأمر الذي سيسهم في تسهيل فهم تداعيات استضافة كأس العالم ٢٠٣٤ على البنية القانونية والسياسية للسعودية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث يشكل خطوة هامة نحو تطوير الإطار القانوني الداخلي للدولة المستضيفة لهذه الفعاليات العالمية، بما يضمن توافقه مع معايير الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

❖ أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذا البحث في تحليل الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية المتعلقة باستضافة المملكة العربية السعودية لمونديال ٢٠٣٤، مع التركيز على تأثير هذه الاستضافة على مفهوم السيادة الوطنية في ظل الالتزامات الدولية المتعددة الأبعاد. يسعى البحث إلى استكشاف التحديات التي قد تطرأ على المملكة في تحقيق التوازن بين التزاماتها الدولية والمقتضيات القانونية الداخلية، مع النظر في آثار هذه الاستضافة على النظام القانوني والسياسي للمملكة.

٩- استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤

أولاً، يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤، وتفكيك التشريعات الوطنية والدولية التي تحكم هذا الحدث الرياضي، مع دراسة كيفية تفاعل المملكة مع القوانين الدولية والاتفاقيات التي تفرضها الاتحادات الرياضية، وعلى رأسها الاتحاد الدولي لكرة القدم .(FIFA) إذ يعكس هذا التحليل التفاعل بين الأنظمة القانونية الوطنية والدولية في مجال تنظيم مثل هذه الفعاليات الضخمة، ويعزز من فهم كيفية تأثير التزامات الدولة المستضيفة على استقلالية قوانينها الداخلية.

ثانيًا، يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير استضافة المملكة لهذه الفعالية الرياضية الكبرى على مفهوم السيادة الوطنية، من خلال استكشاف التحديات التي قد تنشأ نتيجة للاحتكاك بين القوانين الوطنية والتزامات المملكة الدولية. يتضمن هذا التحليل دراسة التداعيات المحتملة على حرية المملكة في اتخاذ قراراتها السيادية، سواء في المجال السياسي أو القانوني، في ظل ما تفرضه الالتزامات التعاقدية مع المنظمات الدولية.

ثالثًا، يركز البحث على استكشاف التحديات الاقتصادية والقانونية التي قد تترتب على استضافة كأس العالم ٢٠٣٤. تشمل هذه التحديات العقبات التي قد تواجهها المملكة في التوفيق بين متطلبات الاستضافة، من حيث التعديلات التشريعية التي قد تستدعيها الالتزامات الدولية، والضغوط الاقتصادية التي قد تترتب على استثمار الموارد اللازمة لهذا الحدث الرياضي الكبير. ويُسهم هذا التناول في تحليل العلاقة بين الفوائد الاقتصادية المحتملة والاستحقاقات القانونية والسياسية المرتبطة بالاستضافة.

رابعًا، يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات القانونية التي من شأنها الحد من التأثيرات السلبية على السيادة الوطنية للمملكة، مع الحفاظ على التوازن بين الالتزامات الدولية وحقوق الدولة في تعديل وتشريع قوانينها بما يتناسب مع مصلحتها الوطنية. إذ يركز هذا الجزء من البحث على اقتراح آليات قانونية تساهم في تعزيز قدرة المملكة على التفاوض مع الهيئات الدولية في إطار يحترم سيادتها ويضمن الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

من خلال هذه الأهداف، يسعى البحث إلى توفير إطار قانوني معمق لدراسة التحولات التي قد تطرأ على السيادة الوطنية في ظل التزامات استضافة كأس العالم، مما يُسهم في توجيه النقاش الأكاديمي والعملي حول العلاقة بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية في عصر العولمة الرياضية.

❖ **إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية هذا البحث في دراسة تأثير استضافة المملكة العربية السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤ على سيادتها الوطنية، في ظل الالتزامات الدولية التي تترتب على الدولة المستضيفة لمثل هذا الحدث الرياضي الضخم. إذ يطرح البحث تساؤلات جوهرية حول كيفية تأثير هذه الاستضافة على قدرة المملكة في الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني، وحماية سيادتها القانونية في مواجهة الالتزامات الدولية التي قد تتداخل مع مقتضيات القانون الوطني.

يشمل هذا التحدي القانوني ضرورة التوفيق بين التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية، مثل تلك الموقعة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والهيئات الرياضية العالمية الأخرى، وبين الضوابط القانونية المحلية التي تحكم نظامها الدستوري

والسياسي. ويعني هذا أن المملكة تواجه معضلة مزدوجة تتعلق أولاً بحتمية الامتثال للمعايير الدولية، والتي قد تتطلب تعديل بعض الأنظمة التشريعية الداخلية، وثانيًا ضرورة حماية حقوق السيادة الوطنية التي قد تتأثر بتلك التعديلات.

كما تثير هذه الإشكالية تساؤلات حول التحديات القانونية التي قد تواجه المملكة في سعيها لتحقيق التوازن بين سيادتها الوطنية والالتزامات الدولية التي تفرضها استضافة كأس العالم. إذ من المحتمل أن تشهد المملكة ضغوطًا قانونية واقتصادية متعددة، تتراوح بين الالتزامات بتعديل تشريعاتها الداخلية لتتناسب مع معايير FIFA ، إلى قيود تفرضها الاتفاقيات الدولية على حرية المملكة في اتخاذ قراراتها السيادية في عدة مجالات. وفي هذا السياق، لا تقتصر التحديات على الجوانب القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل المسائل السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على مجمل السيادة الوطنية.

وبذلك، فإن إشكالية هذا البحث تتطلب استعراضًا دقيقًا للتحولات المحتملة في مفهوم السيادة الوطنية، وما قد يترتب على ذلك من تعديلات قانونية وسياسية، بالإضافة إلى تحليل عميق للتحديات التي قد تطرأ على المملكة في إطار التزاماتها الدولية. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية قانونية معمقة لهذه المسائل، مما يساهم في إبراز الموازنة الدقيقة بين سيادة الدولة واحتياجاتها لتحقيق التزاماتها الدولية.

❖ **نطاق البحث:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحولات القانونية والسياسية والاقتصادية التي تطرأ على السيادة الوطنية للمملكة العربية السعودية في إطار استضافتها لكأس العالم ٢٠٣٤. سيتركز البحث على الأبعاد القانونية لهذه الاستضافة، بما في ذلك الالتزامات التي تترتب على المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الفيفا والمنظمات الرياضية

العالمية، وكذلك التحديات التي تواجهها المملكة في التوفيق بين التزاماتها الدولية ومتطلبات القانون الوطني.

في هذا السياق، يتناول البحث تحليلًا معمقًا للتأثيرات السياسية والاقتصادية التي قد تطرأ على المملكة نتيجة لهذه الاستضافة. من جانب آخر، سيركز البحث أيضًا على دراسة تجارب دول أخرى استضافت البطولة في السابق، حيث سيتم فحص كيفية تعامل هذه الدول مع التحديات القانونية والسياسية المرتبطة بالاستضافة، بما في ذلك التأثيرات المحتملة على سيادتها الوطنية، وكذلك كيفية إدارتها للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تنظيم مثل هذا الحدث الضخم.

ويتطرق البحث أيضًا إلى دراسة القوانين الوطنية السعودية التي تتداخل مع هذه الاستضافة، خاصة تلك التي قد تتطلب تعديلات لتلبية المتطلبات الدولية. علاوة على ذلك، سيتم استعراض الاتفاقيات الدولية التي يلتزم بها البلد المستضيف، مع تحليل كيفية تأثير هذه الاتفاقيات على السيادة الوطنية، وطرق التكيف التي قد تلتزم بها المملكة لتلبية هذه الالتزامات في إطار الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي.

من خلال هذا النطاق، يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل يربط بين الأبعاد القانونية، السياسية، والاقتصادية للاستضافة، مسلطًا الضوء على التحديات التي قد تواجه المملكة في تحقيق التوازن بين سيادتها الوطنية والالتزامات الدولية.

❖ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن كإطار رئيسي لدراسة الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية لاستضافة المملكة العربية السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤. سيتبع هذا المنهج منهجًا منظمًا يتيح فحص القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة

بالاستضافة، فضلاً عن تحليل التحديات المرتبطة بموازنة هذه الالتزامات الدولية مع الحفاظ على السيادة الوطنية.

ستُستخدم المقارنة بين التجربة السعودية وتجارب دول أخرى سبق لها استضافة كأس العالم، وذلك لتوضيح الفروقات والملامح المشتركة التي قد تؤثر على السيادة الوطنية. من خلال هذه المقارنات، سيتم تقييم كيفية معالجة هذه الدول للتحديات القانونية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ عند تنظيم حدث رياضي ضخم مثل كأس العالم، وكيف يمكن للمملكة الاستفادة من هذه التجارب في تكوين سياسات قانونية تحقق توازنًا بين متطلبات الفيفا وحفظ السيادة الوطنية.

كما سيتم تطبيق المنهج التحليلي لتفكيك وتفسير النصوص القانونية التي تُنظم عملية الاستضافة، سواء على الصعيدين المحلي أو الدولي، مع التركيز على دراسة التشريعات السعودية ذات الصلة. كما سيتم تحليل الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها المملكة كدولة مستضيفة، وكيفية التفاعل بينها وبين القوانين الوطنية، مما يوفر إطارًا قانونيًا محكمًا لفهم التأثيرات المتبادلة بين السيادة والالتزامات الدولية.

من خلال هذا المنهج، يسعى البحث إلى تقديم تحليل مقارن عميق يساهم في صياغة فهم شامل للكيفية التي يمكن من خلالها للمملكة العربية السعودية أن توازن بين سيادتها الوطنية والالتزامات الدولية التي تترتب عليها استضافة حدث عالمي من هذا الحجم.

❖ **خطة البحث:**

يتكون البحث من فصلين، وكل فصل يتضمن مبحثين:

الفصل الأول: الإطار القانوني والدولي لاستضافة كأس العالم

- **المبحث الأول: القوانين المنظمة لاستضافة كأس العالم**
  - القوانين الوطنية ذات الصلة بتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى.
  - متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لاستضافة البطولة.
  - التزامات الدولة المستضيفة وفق الاتفاقيات الدولية.
- **المبحث الثاني: الأبعاد السيادية لاستضافة كأس العالم**
  - تأثير الاستضافة على السيادة الوطنية.
  - القيود القانونية التي تفرضها المنظمات الدولية.
  - حالات دراسية لدول سابقة استضافت كأس العالم.

الفصل الثاني: التأثيرات الاقتصادية والسياسية لاستضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤

تمهيد الفصل

- **المبحث الأول: التأثير الاقتصادي للاستضافة**
  - العوائد المالية المباشرة وغير المباشرة.
  - استثمارات البنية التحتية وتأثيرها على التنمية المستدامة.

- تحديات التمويل والاستثمار الأجنبي.

- **المبحث الثاني: التأثير السياسي والاستراتيجي للاستضافة**

- تأثير الاستضافة على السياسة الخارجية للمملكة.
- تعزيز القوة الناعمة وتحسين الصورة الدولية للسعودية.
- التحديات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بتنظيم البطولة.

الفصل الأول: الإطار القانوني والدولي لاستضافة كأس العالم

تمهيد:

في ضوء ما تقدم من تحديد للإشكالية البحثية وأهداف الدراسة ومنهجها، فإنه بات من الضروري الشروع في بناء الهيكل التحليلي الذي يستند إليه هذا البحث، ابتداءً من الإطار القانوني والدولي المنظم لاستضافة كأس العالم، والذي يُعد المدخل الأساس لفهم التحديات السيادية التي تواجه الدولة المستضيفة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في سياق استعدادها لتنظيم مونديال ٢٠٣٤. ولا يمكن النظر إلى هذا الإطار القانوني بمعزل عن التزامات الدولة المستضيفة تجاه كل من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ولا عن المتطلبات الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)الذي يُعد الجهة المنظمة لهذا الحدث العالمي.

إن مقاربة هذه الإشكالية تبدأ من تحليل القوانين الوطنية التي تُعنى بتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، ومدى توافقها مع متطلبات FIFA التي غالبًا ما تتضمن شروطًا صارمة قد تمس بعض مظاهر السيادة التشريعية أو الرقابية. كما يقتضي الأمر بحث مدى التزامات الدولة المستضيفة في إطار القانون الدولي، لا سيما ما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان، والتسهيلات الجمركية، وحماية العلامات التجارية والرعاة، والتي تفرض على الدولة المستضيفة التزامات قانونية دقيقة قد تحدّ من قدرتها على فرض إرادتها القانونية المنفردة.

وفي سبيل الإحاطة الشاملة بهذه الأبعاد، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول القوانين المنظمة لاستضافة كأس العالم، بدءًا من التشريعات

الوطنية ذات العلاقة، مرورًا بشروطFIFA ، وانتهاءً بالاتفاقيات الدولية التي تؤطر علاقة الدولة المستضيفة بالجهات الرياضية والاقتصادية الراعية والمنظمة. أما المبحث الثاني، فيركز على تحليل الأبعاد السيادية المرتبطة بالاستضافة، من خلال دراسة آثار الاستضافة على مفهوم السيادة الوطنية، واستعراض القيود القانونية التي قد تفرضها المنظمات الدولية، إضافة إلى تحليل بعض النماذج لدول سبق لها أن استضافت البطولة، واستجلاء كيفية تعاملها مع هذه التحديات.

ويمثل هذا الفصل القاعدة التأسيسية التي يُبنى عليها التحليل اللاحق في الفصول التالية، حيث يتم الانتقال من تحليل النصوص القانونية إلى تقييم الآثار الواقعية للاستضافة، بما يكشف عن طبيعة التداخل بين القانون والسيادة في السياقات الرياضية المعولمة.

المبحث الأول: القوانين المنظمة لاستضافة كأس العالم

تُعد الاستضافة الرسمية لبطولة كأس العالم من أعقد الفعاليات الرياضية تنظيمًا من الناحية القانونية، حيث تتطلب الدولة المستضيفة إعداد بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة تستوفي شروطًا متعددة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن هذا المنطلق، يُعنى هذا المبحث ببيان أبرز الأطر القانونية التي تحكم استضافة هذه البطولة، سواء من داخل النظام القانوني الوطني أو من خارج حدوده في إطار الالتزامات الدولية التي تفرضها الهيئات الرياضية العالمية، وعلى رأسها الاتحاد الدولي لكرة القدم .(FIFA) ويتوزع هذا المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولها يتناول القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة بتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، وثانيها يُعنى باستعراض متطلبات (FIFA)التي تلتزم الدولة المستضيفة بتحقيقها كشرط لقبول طلب الاستضافة، في حين يركّز المحور الثالث على دراسة الالتزامات القانونية الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات أو التعهدات التي تُبرمها الدولة ضمن إطار عملية الاستضافة. ويُشكّل هذا المبحث قاعدة أساسية لفهم العلاقة المعقدة بين السيادة الوطنية من جهة، وما تفرضه الاستضافة من واجبات قانونية من جهة أخرى.

الفرع الأول: القوانين الوطنية ذات الصلة بتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى.

بالاستناد إلى ما تمّ تمهيده في الفقرة السابقة بشأن أهمية الإطار القانوني المنظم لاستضافة كأس العالم، يُعدّ النظام القانوني الوطني حجر الأساس في تهيئة البيئة التشريعية المناسبة لتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، بما في ذلك استحقاقات استضافة بطولة عالمية بحجم كأس العالم. فالدولة الراغبة في استضافة هذا الحدث لا

٩- استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤

تكتفي بمجرد توفير البنى التحتية واللوجستية، بل ينبغي أن تتمتع بمنظومة تشريعية متكاملة قادرة على تلبية متطلبات التنظيم المعقدة، والاستجابة لشروط الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، إلى جانب ضمان احترام التزاماتها الدولية. ومن هذا المنطلق، تُعد القوانين الوطنية ذات الصلة بتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى إحدى الركائز المحورية التي تحدد مدى جاهزية الدولة لاستضافة مثل هذه التظاهرات، كما تعكس قدرتها على التوفيق بين مقتضيات السيادة الداخلية والتزاماتها الخارجية. [١]

وفي هذا السياق، يتضمن الإطار التشريعي الوطني عادة جملة من النصوص القانونية والتشريعية التي تُعنى بتنظيم النشاط الرياضي، وتُسنّ عبر قوانين الرياضة، واللوائح التنظيمية للاتحادات المحلية، والأنظمة الخاصة بالمرافق والمنشآت الرياضية، بالإضافة إلى القوانين المتعلّقة بالأمن العام، والضرائب، والإقامة والجنسية، والتعاقدات، والملكية الفكرية. وتُعتبر هذه التشريعات، مجتمعةً، من العوامل الحاسمة في تقييم مدى تماشي النظام القانوني الوطني مع متطلبات الهيئات الرياضية الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الدولي لكرة القدم.

وفيما يتعلّق بالمملكة العربية السعودية، فقد شهدت السنوات الأخيرة حراكًا تشريعيًا ملحوظًا في مجال تطوير البنية النظامية للقطاع الرياضي، وذلك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أولت قطاع الرياضة أهمية محورية في سياق التنمية المستدامة وتعزيز حضور المملكة على الساحة الدولية. وتندرج ضمن هذا الحراك صدور نظام الرياضة السعودي الصادر **بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٧) بتاريخ ١٤٤٢/٠٤/٢٠هـ**، والذي جاء ليؤطر عمل وزارة الرياضة ويمنحها صلاحيات رقابية

[١] عبدالظاهر، أ. (٢٠١٦). القانون الجنائي للألعاب الرياضية: دراسة مقارنة (ط. ١). القاهرة: نادي القضاة. (ص ٤٥–٧٢).

وتنظيمية على الكيانات والفعاليات الرياضية، مع التأكيد على مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، واستقلالية اللجان الأولمبية والاتحادات الرياضية بما يتماشى مع المواثيق الدولية.

كما يتكامل هذا النظام مع منظومة من الأنظمة ذات الطابع الداعم، مثل نظام الاستثمار، ونظام التخصيص، ونظام مكافحة المنشطات في الرياضة، ونظام حماية حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الأنظمة التي تهيئ المناخ القانوني اللازم لاستضافة الفعاليات الكبرى. ويُعدّ إصدار التشريعات الداعمة لحماية حقوق الرعاة، وتسهيل إجراءات دخول وخروج الفرق والمشجعين، وتيسير المعاملات الجمركية للمواد والمعدات الرياضية، من المتطلبات الأساسية التي تعكف المملكة على مواءمتها وفقًا لشروط (FIFA). [١]

وإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية القوانين الوطنية ذات الصلة في كونها الإطار الذي تُنظَّم من خلاله العلاقة بين السلطات المحلية والجهات المنظمة للبطولة، فضلًا عن تنظيم الجوانب الأمنية والصحية والتجارية والإعلامية المرتبطة بالفعالية. فهذه القوانين لا تقتصر على الجانب التنظيمي فقط، بل تُعدّ من أدوات السيادة التي تُمارس من خلالها الدولة دورها في ضبط الفضاء العام خلال فترة الاستضافة، بما في ذلك صلاحية فرض القيود أو التدابير الاستثنائية عند الضرورة، دون الإخلال بالتزاماتها التعاقدية والدولية.

[1] Coates, D. (2012). World Cup Economics: What Americans Need to Know about a US World Cup Bid. University of Maryland Baltimore County, pp. 20–26.

ويمهّد تناول هذه القوانين الوطنية لضرورة التطرق لاحقًا إلى المتطلبات التي يفرضها الاتحاد الدولي لكرة القدم على الدول المستضيفة، باعتبارها الشروط التي ينبغي على النظام القانوني الوطني أن يتكيّف معها لضمان نيل حق الاستضافة، وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بفعالية دون تعارض مع السيادة الدستورية للدولة.

الفرع الثاني: متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لاستضافة البطولة.

تُعدّ متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لاستضافة بطولة كأس العالم من أبرز المحددات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على الدول الراغبة في احتضان هذا الحدث العالمي، وتُشكّل هذه المتطلبات جزءًا لا يتجزأ من الإطار العام الذي يُقيّم من خلاله مدى أهلية الدول المتقدمة بطلب الاستضافة. فالاتحاد الدولي، بوصفه الجهة العليا المنظمة للعبة، لا يكتفي بالنظر إلى الجوانب الفنية أو اللوجستية فحسب، بل يضع شروطًا صارمة تتعلق بالبيئة القانونية والتشريعية في الدولة المضيفة، لضمان تنفيذ البطولة وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة، وبما يكفل حماية مصالح جميع الأطراف المعنية، من منظمين، ورعاة، ولاعبين، وجماهير، وإعلام.

وتنبثق هذه المتطلبات من "كُتيّب العطاء" أو ما يُعرف بـ(Bid Book)، وهو المرجع الأساسي الذي يصدره الاتحاد الدولي مع كل دورة من دورات التقديم لاستضافة البطولة، ويُدرج فيه قائمة شاملة بالمعايير الواجب توافرها في الدولة المستضيفة. وتنقسم هذه المتطلبات إلى عدة محاور، من أبرزها: المتطلبات التشريعية والقانونية،

والبنى التحتية الرياضية وغير الرياضية، والمسائل الأمنية، والإطار الاقتصادي والتجاري، إلى جانب الضمانات الحكومية الملزمة. [١]

فيما يخص الجانب التشريعي، يطلب (FIFA) من الدولة المستضيفة تقديم حزمة من "**الضمانات القانونية**" (Legal Guarantees) التي تُقرّ بالتزام الدولة بتنفيذ التزامات معينة [٢]، وتعديل أو تعليق بعض القوانين الوطنية إذا اقتضت الحاجة، بما يتماشى مع مصالح الاتحاد. وتشمل هذه الضمانات بنودًا متعلقة بالإعفاءات الجمركية والضريبية، وتسهيل إجراءات الدخول والخروج دون تأشيرات معقدة لجميع الأطراف المعنية، وكذلك حماية العلامات التجارية والشعارات الرسمية المرتبطة بالبطولة، فضلًا عن الالتزام بتنفيذ شروط حقوق البث والرعاية والإعلانات دون قيود.

ومن الجوانب ذات الأهمية الكبرى أيضًا، يفرض الاتحاد الدولي على الدولة المستضيفة تهيئة البنية التحتية الرياضية وفقًا لمعايير دقيقة، من حيث عدد الملاعب، وسعتها، وتجهيزاتها التقنية، والامتثال لقواعد السلامة الدولية. كما يتطلب توفير بنى تحتية مرافقة تشمل الفنادق، ووسائل النقل، والمرافق الصحية، ومراكز التدريب، ومناطق المشجعين، وذلك لضمان توفير تجربة آمنة وشاملة لكل من يشارك في البطولة أو يحضرها.

إلى جانب ذلك، يُشدد (FIFA) على أهمية وجود إطار قانوني متكامل لحماية حقوق الملكية الفكرية للبطولة، ويُلزم الدولة بإصدار تشريعات أو قرارات تنفيذية لحماية

[1] Oldenboom, E. R. (2009). Costs and benefits of major sport events: A case study of Euro 2000. Meer-waarde, Amsterdam, pp. 17–24.
[2] Baade, R., & Matheson, V. (2004). The Quest for the Cup: Assessing the Economic Impact of the World Cup. Regional Studies, 38(4), 343–354.

الشارات الرسمية، والمسمّيات، والشعارات المرتبطة بكأس العالم، ومنع استخدامها لأغراض تجارية غير مصرّح بها. وتُعدّ هذه المسألة على وجه الخصوص من المعايير التي يحرص الاتحاد الدولي على تطبيقها بدقة نظرًا لأهميتها في حماية مصالح الرعاة والمستثمرين.

أما على الصعيد الأمني، فإن الاتحاد الدولي يشترط وجود خطة أمنية شاملة تُغطي جميع مراحل البطولة، وتشتمل على إجراءات حماية الملاعب، والفنادق، ومناطق التنقل، والمرافق الحساسة، مع ضمان التنسيق بين الجهات الأمنية المحلية واللجنة الأمنية التابعة لـ(FIFA). ويُطلب من الدولة المستضيفة توفير التزامات واضحة تُمكّن الاتحاد من التدخل الفوري بالتعاون مع السلطات الوطنية في حال نشوء تهديدات أو أزمات طارئة. [١]

وعلاوة على ذلك، تُعدّ الضمانات الحكومية من أبرز المتطلبات التي يفرضها الاتحاد الدولي. إذ يشترط الحصول على رسائل رسمية من أعلى السلطات في الدولة (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، الوزراء المعنيون) تؤكد التزام الدولة التام بتوفير جميع التسهيلات القانونية، والتنظيمية، والمالية المطلوبة، وضمان حيادية جميع الإجراءات التي قد تؤثر على حسن تنظيم البطولة. وتتضمن هذه الرسائل التزام الدولة بعدم فرض أية ضرائب أو رسوم على أنشطة (FIFA) وشركاتها الشريكة خلال فترة البطولة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي الكامل لتنفيذ المشاريع المرتبطة بالحدث.

[1] Saunders, G. (2010). Updated economic impact of the 2010 FIFA World Cup. Grant Thornton, April, pp. 8–15.

ولم يقتصر الأمر على هذه المتطلبات فحسب، بل تطور موقف (FIFA) في السنوات الأخيرة ليشمل الالتزام بحقوق الإنسان، والاستدامة البيئية، والتنوع والشمول، كأحد الشروط الأساسية في ملف الاستضافة. وقد أدرج الاتحاد ضمن كُتيّب التقديم معايير تتطلب من الدولة المضيفة اعتماد سياسات وتشريعات تحترم حقوق العمال، وتمنع التمييز، وتضمن الشفافية في التعاقدات. وتُعدّ هذه المتطلبات وليدة التجارب السابقة التي واجهت فيها بعض الدول انتقادات دولية بسبب أوضاع العمال أو التجاوزات البيئية أو الحقوقية. [١]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتطلبات، وإن كانت تصدر من منظمة رياضية، إلا أن لها آثارًا مباشرة على البنية القانونية والسيادية للدول، إذ قد تُلزم الدولة المستضيفة بتعديل قوانين أو إصدار استثناءات تشريعية من أجل الامتثال الكامل لمتطلبات (FIFA)، الأمر الذي يفتح النقاش القانوني حول مدى تعارض ذلك مع مبادئ السيادة الوطنية. وبهذا فإن استيفاء هذه الشروط لا يقتصر على البعد التنظيمي فحسب، بل يُمثل اختبارًا لقدرة الدولة على التوفيق بين انفتاحها على النظام الرياضي الدولي من جهة، وتمسكها بإطارها القانوني والدستوري من جهة أخرى.

ومن الممكن ان نستدل بهذا في بعض البلدان:

❖ **جنوب أفريقيا ٢٠١٠:**

في إطار استعداداتها لاستضافة كأس العالم ٢٠١٠، التزمت جنوب أفريقيا بتلبية متطلبات (FIFA) من خلال اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية محددة. أحد أبرز هذه

[1] Ahlert, G. (2005). What does Germany expect to gain from hosting the 2006 Football World Cup: Macroeconomic and Regional Economic Effects. Discussion Paper No. 2005/4, GWS, Innsbruck, pp. 14–28.

التدابير كان إنشاء ٥٦ محكمة خاصة في المدن المستضيفة للبطولة، بهدف التعامل السريع مع القضايا المرتبطة بالحدث، مثل انتهاكات العلامات التجارية والسرقات وأعمال العنف. تم تصميم هذه المحاكم لضمان تحقيق العدالة بسرعة، حيث كانت القضايا تُنظر وتُحسم في غضون يوم واحد، مما يعكس التزام البلاد بتوفير بيئة آمنة ومنظمة للبطولة. ومع ذلك، واجهت جنوب أفريقيا تحديات تتعلق بحقوق الإنسان، حيث أُفيد عن زيادة في حالات مضايقة الشرطة للتجار غير الرسميين والمشردين والمهاجرين، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة وتدمير المساكن غير الرسمية، استنادًا إلى اللوائح التي تم تبنيها للامتثال لمتطلبات (FIFA). [١]

❖ **البرازيل ٢٠١٤:**

خلال تحضيراتها لاستضافة كأس العالم ٢٠١٤، قدّمت البرازيل تنازلات كبيرة لتلبية مطالب (FIFA). وافقت الحكومة البرازيلية على إنفاق ١١,٣ مليار دولار في التحضيرات، وتعديل قوانينها لتتوافق مع متطلبات (FIFA)، وتقديم إعفاءات ضريبية واسعة النطاق للاتحاد والجهات المرتبطة بتنظيم الحدث. بالإضافة إلى ذلك، واجهت البرازيل انتقادات حادة بشأن قضايا حقوق الإنسان، حيث أُفيد عن وفاة تسعة عمال أثناء بناء المنشآت، وادعاءات بإجبار حوالي ١٧٠,٠٠٠ شخص على ترك منازلهم قبل البطولة. [٢]

[1] Baudewyns, D., & Bogaert, H. (2012). Analysis of the macroeconomic effects of organizing the 2018 FIFA World Cup in Belgium. Federal Planning Bureau, Brussels. Working Paper 8-10, pp. 11–19

[2] Baumann, R., & Matheson, V. (2014). Selling the Big Game: Estimating the Economic Impact of Mega-Events through Taxable Sales. College of the Holy Cross, Department of Economics, Faculty Research Series, Paper No. 05-10, pp. 12–18.

❖ **روسيا ٢٠١٨:**

استعدادًا لاستضافة كأس العالم ٢٠١٨، اعتمدت روسيا قانونًا فيدراليًا يحدد الالتزامات الحكومية والمتطلبات الخاصة بالبطولة. شمل هذا القانون تقديم ضمانات تتعلق بتسهيل إجراءات الدخول والخروج، وتوفير الإعفاءات الضريبية، وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالبطولة. بالإضافة إلى ذلك، نص القانون على تدابير أمنية مشددة والتزامات بتطوير البنية التحتية اللازمة لاستضافة الحدث. [١]

تُبرز هذه الحالات التحديات التي تواجهها الدول المستضيفة في التوفيق بين الالتزامات الدولية ومتطلبات (FIFA) من جهة، والحفاظ على سيادتها الوطنية وحماية حقوق مواطنيها من جهة أخرى. تتطلب هذه التحديات توازناً دقيقاً لضمان تحقيق الفوائد المرجوة من استضافة مثل هذه الأحداث الرياضية الكبرى، مع التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة.

ومن هنا، تبرز أهمية تناول المحور التالي المتعلق بـ "**الالتزامات الدولية للدولة المستضيفة**"، وذلك للوقوف على التحديات القانونية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، والتي قد تُقيد المجال السيادي للدولة المستضيفة، أو تتطلب منها إدماج معايير دولية ضمن منظومتها التشريعية والتنفيذية، لضمان الامتثال الكامل لشروط المنظمات الدولية الرياضية والحقوقية على حد سواء.

[1] intellectual-property-law/item/an-analysis-of-the-general-statute-of-the-2014-fifa-worldcup-brazil?category_id=124 (last visited on 15 January 2023)

الفرع الثالث: التزامات الدولة المستضيفة وفق الاتفاقيات الدولية.

في ضوء ما تقدّم من عرض لمتطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لاستضافة كأس العالم، يتعيّن الانتقال إلى تحليل أكثر عمقًا لطبيعة الالتزامات القانونية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية على الدول المستضيفة، إذ إن تنظيم هذا الحدث العالمي لا يتم بمعزل عن الإطار القانوني الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية. فمنذ أن أصبحت البطولات الرياضية الكبرى أداة للقوة الناعمة والنفوذ الجيوسياسي، أضحت الدول المستضيفة مطالبة بتبنّي حزمة من الالتزامات الدولية التي تتجاوز الشروط الفنية والتنظيمية إلى التزامات قانونية ذات بعد سيادي، تُقيّد أحيانًا سلطة الدولة الوطنية وتفرض عليها مواءمات تشريعية وتنظيمية لضمان انسجام سياساتها مع المعايير الدولية المعمول بها.

وفي هذا السياق، تمثل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، التي تُبرم بين الدولة المستضيفة والاتحاد الدولي لكرة القدم، الإطار المرجعي الأساسي الذي يُحدّد بدقة الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة المضيفة، والتي قد تشمل جوانب تشريعية وإجرائية ومالية وأمنية وحقوقية. ويُعدّ "**اتفاق الدولة المضيفة**" **(Host Country Agreement)** أهم هذه الوثائق، حيث يُلزم الدولة بتقديم عدد من الضمانات الحكومية التي تمسّ مجالات متعددة من السيادة، من أبرزها: تسهيل إصدار التأشيرات لكافة المشاركين والزوار، وتقديم الإعفاءات الجمركية للمواد والمعدات الرياضية والتقنية، وفرض استثناءات ضريبية لصالح (FIFA) وشركائها التجاريين، فضلًا عن توفير الحماية القانونية الكاملة للعلامات التجارية المرتبطة بالبطولة.

ومن بين أبرز الالتزامات التي تنشأ وفق هذه الاتفاقيات، تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال، حيث تُلزم الدولة المستضيفة باحترام معايير العمل الدولية المعتمدة من منظمة العمل الدولية (**ILO**)، بما يشمل منع العمل القسري، وحماية حقوق العمال المؤقتين، وضمان الحد الأدنى من الأجور والظروف الملائمة للعمل، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية للبطولة. وقد أُثيرت هذه المسائل بحدة في تجارب سابقة[١]، لا سيما في حالة دولة قطر خلال استعداداتها لكأس العالم ٢٠٢٢، إذ تعرّضت لانتقادات دولية واسعة حول ظروف العمالة الوافدة، ما دفعها إلى إجراء إصلاحات قانونية ملموسة تمثّلت في تعديل قوانين الكفالة وتعزيز الرقابة على الشركات المتعاقدة. [٢]

كما تُلزِم الاتفاقيات الدولة المضيفة باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لحماية الملكية الفكرية المرتبطة بالبطولة، بما يشمل العلامات والشعارات والبث الإعلامي. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق، ما قامت به جمهورية جنوب إفريقيا خلال استضافتها لكأس العالم ٢٠١٠، حيث أصدرت قانونًا خاصًا لحماية العلامات التجارية الخاصة بـ(FIFA)، وجرّمت أي استخدام غير مصرح به للشعارات أو العبارات الرسمية المرتبطة بالبطولة، وهو ما يُعرف في القانون الرياضي بمصطلح " ambush marketing" أو التسويق الالتفافي.

[١] بنك قطر للتنمية. دراسة الجدوى الاقتصادية لتنظيم كأس العالم في قطر عام ٢٠٢٢. ٢٠١١، قطر، ص. ٦٠–٦٦.

[2] Ahlert, G. (2004). The Economic Effects of the Soccer World Cup 2006 in Germany with regard to different financing. Economic Systems Research, 13(1), 109–127.

علاوة على ذلك، تُعد التزامات التعاون الأمني الدولي من أبرز الجوانب التي تُشكّل تحديًا للدولة المضيفة، إذ يُطلب منها التنسيق مع أجهزة الأمن والاستخبارات الدولية لضمان تأمين الحدث من التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة. وتُجسد التجربة الألمانية في كأس العالم ٢٠٠٦ نموذجًا رائدًا في هذا المجال، حيث اعتمدت برلين على تعاون وثيق مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتم إنشاء "مركز دولي للتعاون الأمني" خلال البطولة لتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل فوري. [١]

وتشير الاتفاقيات كذلك إلى ضرورة الالتزام بمبادئ الاستدامة وحماية البيئة، وهو ما بات يُشكّل معيارًا دوليًا مهمًا لقياس نجاح الدولة في تنظيم البطولة. وقد شهدت هذه المسألة تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، حيث تضمنت شروط الاستضافة إلزامًا قانونيًا للدول بإعداد دراسات الأثر البيئي للمشروعات المرتبطة بالبطولة، وتقديم حلول للطاقة النظيفة وإدارة النفايات.

وعليه، فإن الالتزامات القانونية الناشئة عن استضافة كأس العالم لا تُعد التزامات تنظيمية بحتة، بل تدخل في صميم ممارسة الدولة لسيادتها، وتفرض عليها تكييف نظامها القانوني بما ينسجم مع الإطار الدولي المتعدد الأبعاد، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة الدول، لا سيما النامية منها، على التوفيق بين هذه الالتزامات من جهة، ومتطلبات الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي من جهة أخرى، وهو ما سيُعالج بتفصيل في الفصول اللاحقة.

[1] المصطفى، ع. ع. (٢٠٠٠). شغب الملاعب الرياضية - دوافعه وأنواعه - شغب الملاعب وأساليب مواجهته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. (ص ص ٣٠–٥٦).

وفيما يلي جدول يُوضّح أبرز الالتزامات المفروضة من الفيفا على الدولة المستضيفة

وفق الاتفاقيات الدولية، ومدى أهميتها في السياق القانوني الدولي:

المصدر: FIFA

المبحث الثاني: الأبعاد السيادية لاستضافة كأس العالم

في إطار البحث المتصل بتحليل الأبعاد القانونية لاستضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤، يبرز بجلاء أنّ مسألة السيادة الوطنية تمثل أحد المحاور المركزية التي تستوجب تناولاً معمقًا في سياق الالتزامات الدولية المتعددة الأوجه. إذ إنّ منح الدولة حق تنظيم هذا الحدث الرياضي العالمي لا يتم بمعزل عن اشتراطات قانونية ومؤسسية قد تمس جوانب من صلاحيات الدولة، وتفرض عليها التزامات تتعدى الأطر التشريعية الوطنية، ما يُثير تساؤلات جوهرية حول حدود السيادة وحدود تقاطعها مع مقتضيات التنظيم الدولي للبطولات الكبرى.

ويهدف هذا المبحث إلى تناول تلك الأبعاد السيادية من خلال استعراض تأثير الاستضافة على ممارسة الدولة لاختصاصاتها السيادية، وتحليل القيود القانونية التي تفرضها المنظمات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الدولي لكرة القدم، ومن ثم تقديم نماذج دراسية لدول سابقة خاضت تجربة الاستضافة، بما يتيح مقاربة واقعية للحدود المتغيرة لمفهوم السيادة في ظل العولمة الرياضية.

الفرع الأول: تأثير الاستضافة على السيادة الوطنية

يمثّل موضوع تأثير استضافة كأس العالم على السيادة الوطنية إحدى الإشكاليات القانونية الدقيقة التي تستدعي تمحيصاً معمّقاً في ضوء التعقيدات المتزايدة للعلاقات الدولية، وما يترتب على الالتزامات التعاقدية من آثار مباشرة وغير مباشرة على صلاحيات الدولة في ممارسة سيادتها الكاملة داخل إقليمها. فبينما تحتفظ الدولة المستضيفة بحقها السيادي الأصيل في تنظيم وإدارة شؤونها العامة، فإنّ قبولها بتنظيم

حدث رياضي عالمي بحجم كأس العالم، يفرض عليها التزامات تتجاوز الإطار الداخلي إلى فضاء دولي متعدد الأطراف، حيث تبرز سلطات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) بوصفه كياناً منظّماً يتمتع بسلطة تنظيمية واسعة واشتراطات ملزمة.

ويُعد مبدأ السيادة في الفقه الدستوري والقانون الدولي العام حجر الزاوية في البناء القانوني للدولة، وهو المبدأ الذي يمنحها الاختصاص المطلق في سن التشريعات وتطبيقها، وضبط النظام العام داخل حدودها. غير أن هذه السيادة قد تتعرض لنوع من "**المرونة**" أو "**التقييد الطوعي**" حين ترتبط الدولة باتفاقيات أو تعهدات دولية تنطوي على تفويض بعض صلاحياتها التنفيذية والتنظيمية. ومن هذا المنطلق، فإن استضافة كأس العالم ليست مجرد مناسبة رياضية، بل هي حدث ذو أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية تستدعي توافقاً دقيقاً بين مقتضيات السيادة ومتطلبات الالتزام الدولي.

وتظهر مظاهر هذا التقييد في عدة مستويات، أبرزها اشتراط **FIFA** منح امتيازات قانونية وتنظيمية لوفودها ورعاتها وشركائها، والتي قد تشمل منح إعفاءات ضريبية شاملة، وتعديلات تشريعية مؤقتة أو دائمة تتماشى مع شروط الاستضافة. كما يُلزم الاتحاد الدولي الدولة المستضيفة بضمان حرية التنقل والدخول والخروج للأشخاص والمعدات، وإنشاء بنى تحتية تتوافق مع المعايير الدولية، وتقديم ضمانات أمنية وتنظيمية، وكلها عناصر قد تؤثر على مدى حرية الدولة في ممارسة سلطتها الكاملة على أراضيها.

وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في الحالات التي تتعارض فيها هذه المتطلبات مع قواعد دستورية أو تشريعات وطنية قائمة، أو مع إرادة مجتمعية رافضة لبعض التغييرات

التي قد تطرأ على البيئة القانونية والتنظيمية. وقد شهدت تجارب سابقة، كحالتي البرازيل (٢٠١٤) وجنوب أفريقيا (٢٠١٠) [١]، بروز انتقادات حادة بشأن التنازلات السيادية التي قُدمت لضمان تنظيم الحدث، لا سيّما فيما يتعلق بإعفاءات الضرائب، ونظام المشتريات الحكومية، وترتيبات الأمن، مما خلق جدلاً مجتمعياً حول مدى شرعية هذه التنازلات ومردودها الاقتصادي والاجتماعي.

ويثير ذلك تساؤلات عميقة حول الحدود القانونية التي يمكن أن تصل إليها الدولة في تكييف سيادتها لتتسق مع متطلبات الهيئات الدولية، دون المساس بالثوابت الدستورية والحقوق السيادية غير القابلة للتفويض. وعلى هذا الأساس، فإن دراسة أثر استضافة كأس العالم على السيادة الوطنية لا تكتمل إلا من خلال تحليل دقيق لطبيعة النصوص القانونية الموقعة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والأعراف الدستورية، واعتبارات الأمن القومي، والهوية القانونية للدولة.

ولعلّ هذا النقاش يفتح الباب لمراجعةٍ نقدية لمنظومة التعاقدات الدولية الرياضية، ويدعو إلى تطوير أطر قانونية داخلية مرنة لكنها محصّنة، تسمح بالتوفيق بين متطلبات التنظيم الدولي ومتطلبات الحفاظ على السيادة الوطنية، ضمن معادلة قانونية متوازنة تراعي المصالح العليا للدولة وشعبها.

وإذا كانت متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم **(FIFA)** تمثّل حجر الزاوية في عملية الترشّح لاستضافة نهائيات كأس العالم، فإنّ الامتثال لها لا يُعدّ خيارًا بل هو التزام تعاقدي يستتبع آثارًا قانونية مباشرة، ويُفضي بطبيعته إلى نشوء منظومة من **القيود**

[١] عبدالظاهر، أ. (٢٠١٦). القانون الجنائي للألعاب الرياضية: دراسة مقارنة (ط. ١). القاهرة: نادي القضاة. (ص ص ٤٥–٧٢).

القانونية التي تفرضها الهيئات والمنظمات الدولية، وفي مقدّمتها "**الفيفا**" ذاتها. وتكمن إشكالية هذه القيود في أنّها تتجاوز أحيانًا النطاق التنظيمي البحت، لتلامس حدود السيادة الوطنية وتؤثّر في صلاحيات الدولة في التشريع، والإدارة، والرقابة، بل وتمتد إلى البنية المؤسسية الداخلية للدولة المستضيفة.

فعلى سبيل المثال، تُلزم الفيفا الدول المستضيفة بإجراء تعديلات قانونية وتشريعية تضمن توفير "**البيئة التشريعية الملائمة**" للبطولة، بما يشمل إعفاءات جمركية وضريبية، وتيسيرات خاصة في مجالات التأشيرات، والإقامة، والتنقل، والتراخيص التجارية. وهنا يثور تساؤل مشروع حول مدى انسجام هذه الالتزامات مع مبدأ السيادة، وخصوصًا إذا ما تعارضت مع أحكام دستورية أو ترتيبات تشريعية محلية نافذة. وقد شهدت بعض الدول التي استضافت البطولة في دورات سابقة تحديات مشابهة، حيث أُجبرت على **تعليق أو تعديل تشريعات وطنية** –مؤقتًا أو دائمًا – استجابة لمتطلبات الفيفا، الأمر الذي أعاد إلى الساحة النقاش القانوني حول حدود المقبول من هذه القيود. [١]

وعلى الصعيد الدولي، تُلزم اتفاقيات استضافة كأس العالم، المعروفة بـ "Host City Agreement" و"Host Country Agreement"، الدولة المستضيفة بمجموعة من التعهدات ذات الطابع القانوني الدولي، والتي قد تشمل حتى حماية العلامات التجارية والرعاية الحصرية بطرق تتعارض مع قوانين المنافسة المحلية أو قوانين الملكية الفكرية النافذة. وبذلك تصبح الدولة المستضيفة طرفًا في علاقة قانونية معقدة، يتعيّن

[١] أحمد فاروق عبد القادر. العائد الاقتصادي للاحتراف الرياضي في بعض الأنشطة الرياضية الجماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٠، القاهرة – مصر، ص. ٤٥–٥١.

عليها بموجبها تحقيق التوازن بين الامتثال لالتزاماتها الدولية والحفاظ على سيادتها الدستورية والتشريعية.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال الدور الرقابي الذي تمارسه الفيفا، والذي يمتد إلى مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم، وهو ما يُنشئ نوعًا من "**الرقابة التعاقدية الدولية**" على أداء الدولة، قد تُفضي في بعض الأحيان إلى فرض عقوبات أو جزاءات في حال الإخلال بالبنود المُتفق عليها. ومن ثمّ، فإنّ مسألة القيود القانونية المفروضة من المنظمات الدولية لا تقف عند حدّ التنظيم، بل تتسع لتُلامس جوهر العلاقة بين الدولة والاتحاد الدولي لكرة القدم بوصفه كيانًا فوق وطني، قادرًا على فرض اشتراطاته على دولة ذات سيادة بموجب اتفاقات دولية مُلزمة.

وهكذا، يُمكن القول إنّ القيود القانونية المفروضة على الدولة المستضيفة لا تنفصل عن منظومة المتطلبات الفنية والتنظيمية، بل هي امتداد طبيعي لها، تُترجم على مستوى أعلى من التعاقد الدولي، وتُجسّد بوضوح كيف يمكن لمتطلبات تنظيم حدث رياضي أن تُنتج واقعًا قانونيًا جديدًا، يتحدّى حدود السيادة التقليدية ويُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية.

الفرع الثاني: القيود القانونية التي تفرضها المنظمات الدولية.

وإذا كانت متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) تمثّل حجر الزاوية في عملية الترشّح لاستضافة نهائيات كأس العالم، فإنّ الامتثال لها لا يُعدّ خيارًا بل هو التزام تعاقدي يستتبع آثارًا قانونية مباشرة، ويُفضي بطبيعته إلى نشوء منظومة من **القيود القانونية** التي تفرضها الهيئات والمنظمات الدولية، وفي مقدّمتها "الفيفا" ذاتها. وتكمن إشكالية هذه القيود في أنّها تتجاوز أحيانًا النطاق التنظيمي البحت، لتلامس حدود

السيادة الوطنية وتؤثّر في صلاحيات الدولة في التشريع، والإدارة، والرقابة، بل وتمتد إلى البنية المؤسسية الداخلية للدولة المستضيفة.

فعلى سبيل المثال، تُلزم الفيفا الدول المستضيفة بإجراء تعديلات قانونية وتشريعية تضمن توفير "البيئة التشريعية الملائمة" للبطولة، بما يشمل إعفاءات جمركية وضريبية، وتيسيرات خاصة في مجالات التأشيرات، والإقامة، والتنقل، والتراخيص التجارية. وهنا يثور تساؤل مشروع حول مدى انسجام هذه الالتزامات مع مبدأ السيادة، وخصوصًا إذا ما تعارضت مع أحكام دستورية أو ترتيبات تشريعية محلية نافذة. وقد شهدت بعض الدول التي استضافت البطولة في دورات سابقة تحديات مشابهة، حيث أُجبرت على **تعليق أو تعديل تشريعات وطنية** –مؤقتًا أو دائمًا – استجابة لمتطلبات الفيفا، الأمر الذي أعاد إلى الساحة النقاش القانوني حول حدود المقبول من هذه القيود.

وعلى الصعيد الدولي، تُلزم اتفاقيات استضافة كأس العالم، المعروفة بـ **"Host City Agreement"**و**"Host Country Agreement"**، الدولة المستضيفة بمجموعة من التعهدات ذات الطابع القانوني الدولي، والتي قد تشمل حتى حماية العلامات التجارية والرعاية الحصرية بطرق تتعارض مع قوانين المنافسة المحلية أو قوانين الملكية الفكرية النافذة. وبذلك تصبح الدولة المستضيفة طرفًا في علاقة قانونية معقدة، يتعيّن عليها بموجبها تحقيق التوازن بين الامتثال لالتزاماتها الدولية والحفاظ على سيادتها الدستورية والتشريعية.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال الدور الرقابي الذي تمارسه الفيفا، والذي يمتد إلى مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم، وهو ما يُنشئ نوعًا من "الرقابة التعاقدية الدولية" على

أداء الدولة، قد تُفضي في بعض الأحيان إلى فرض عقوبات أو جزاءات في حال الإخلال بالبنود المُتفق عليها. ومن ثمّ، فإنّ مسألة القيود القانونية المفروضة من المنظمات الدولية لا تقف عند حدّ التنظيم، بل تتسع لتُلامس جوهر العلاقة بين الدولة والاتحاد الدولي لكرة القدم بوصفه كيانًا فوق وطني، قادرًا على فرض اشتراطاته على دولة ذات سيادة بموجب اتفاقات دولية مُلزمة.

وهكذا، يُمكن القول إنّ القيود القانونية المفروضة على الدولة المستضيفة لا تنفصل عن منظومة المتطلبات الفنية والتنظيمية، بل هي امتداد طبيعي لها، تُترجم على مستوى أعلى من التعاقد الدولي، وتُجسّد بوضوح كيف يمكن لمتطلبات تنظيم حدث رياضي أن تُنتج واقعًا قانونيًا جديدًا، يتحدّى حدود السيادة التقليدية ويُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية.

الفرع الثالث: حالات دراسية لدول سابقة استضافت كأس العالم.

في سياق تحليل الأبعاد السيادية والقيود القانونية التي قد تنشأ جراء استضافة بطولة كأس العالم، تبرز أهمية دراسة نماذج واقعية لدول خاضت هذه التجربة، الأمر الذي يُساعد في استيضاح مدى التفاوت في الآثار القانونية والاقتصادية والسياسية التي تترتّب على الاستضافة، وكيف تعاملت كل دولة مع التزاماتها الدولية، خاصة تلك التي فرضتها الفيفا ضمن الاتفاقيات الثنائية الموقعة. ويمكن التوقّف عند ثلاث حالات رئيسة تعكس تنوع النماذج: جنوب أفريقيا (٢٠١٠)، البرازيل (٢٠١٤)، وروسيا (٢٠١٨).

❖ **جنوب أفريقيا ٢٠١٠:**

عند استضافة جنوب أفريقيا لبطولة كأس العالم عام ٢٠١٠، كانت واحدة من أبرز الدول التي خاضت تحديًا قانونيًا وتنظيميًا هائلًا. فقد اضطرت الدولة إلى سنّ تشريعات خاصة – تعرف محليًا باسم "قانون كأس العالم FIFA" – منحت من خلالها الفيفا امتيازات قانونية واقتصادية غير مسبوقة، من بينها إعفاءات ضريبية شاملة، وتدابير أمنية موسعة، فضلًا عن قيود مشددة على النشاط التجاري في محيط الملاعب، لحماية الحقوق الحصرية للمعلنين الرسميين. وقد أثار هذا التشريع الكثير من الجدل القانوني، خصوصًا فيما يتعلّق بتأثيره على حرية التجارة وحقوق الشركات المحلية، مما اعتبره بعض الفقهاء انتقاصًا جزئيًا من السيادة التشريعية. [١]

❖ **البرازيل ٢٠١٤:**

واجهت البرازيل خلال تحضيرها لاستضافة كأس العالم سنة ٢٠١٤ ضغوطًا قانونية مماثلة، خصوصًا مع اشتراط الفيفا تعديل قوانين البيع وتوزيع المشروبات الكحولية في الملاعب، وهو ما كان محظورًا بموجب القانون البرازيلي. وقد اضطرت الحكومة الفدرالية إلى تمرير قانون خاص (Lei Geral da Copa)، يمنح الفيفا صلاحيات واسعة ويعلّق بعض القوانين الوطنية مؤقتًا. وتسبب ذلك في توترات داخلية واسعة، رافقتها احتجاجات جماهيرية ومطالبات بمساءلة المسؤولين الحكوميين عن حجم الإنفاق العام والتنازلات التشريعية. وبذلك شكّلت البرازيل نموذجًا صارخًا لتقاطع المصالح بين متطلبات الفيفا ومتطلبات المجتمع المدني المحلي. [٢]

[1] Creamer's Engineering News. (2010). World Cup return on investment not guaranteed. 26 May, pp. 3–5.

[2] Ernst & Young Terco. (2014). Sustainable Brazil: Social and Economic Impacts of the 2014 World Cup. Brazil, pp. 34–42.

❖ **روسيا ٢٠١٨:**

أما في حالة روسيا، فقد تمحور الاستعداد القانوني لاستضافة البطولة حول تعزيز الإطار القانوني الخاص بالأمن القومي والرقابة السيبرانية، إذ منحت الحكومة صلاحيات استثنائية للأجهزة الأمنية خلال فترة البطولة، وقيّدت حرية الحركة والتجمّع في بعض المناطق، بل وفرضت إجراءات خاصة على الصحافة. وبالرغم من أن هذه التدابير نُفّذت بدعوى الحفاظ على أمن البطولة، فإنّ منظمات حقوق الإنسان اعتبرت هذه القيود مخالفة للمعايير الدولية، ولا سيما ميثاق الحقوق المدنية والسياسية. ومن ثمّ فإنّ روسيا مثّلت نموذجًا يُسلّط الضوء على كيفية توظيف استضافة حدث دولي كبير لتعزيز أدوات الرقابة الحكومية، ما يثير تساؤلات حول مشروعية تقييد الحقوق والحريات بموجب مبررات استثنائية.

إنّ هذه **النماذج الثلاثة** تؤكد، بما لا يدع مجالًا للشك، أنّ استضافة كأس العالم لا تنفصل عن سياقاتها القانونية والسياسية الداخلية، بل تتقاطع معها بشكل عميق، بحيث تفرض على الدولة المستضيفة مقايضات بين الاعتبارات السيادية من جهة، ومتطلبات الالتزام التعاقدي مع المنظمات الدولية من جهة أخرى. وتُمهّد هذه الحالات الواقعية للحديث لاحقًا عن سبل التعامل القانوني مع هذه المفارقة، وضمان المواءمة بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية ذات الطابع الرياضي والاقتصادي.

في سياق استقصاء الأبعاد القانونية المترتبة على استضافة بطولة كأس العالم، لا يكتمل التحليل دون التوقّف عند نموذج قطر ٢٠٢٢، والذي يُعدّ من أبرز النماذج الجدلية والمعقّدة في التاريخ الحديث للبطولة، لاعتبارات متعدّدة تتعلّق بالسياق

الجيوسياسي، والاجتماعي، والقانوني، فضلًا عن كونه النموذج الأقرب إلى الواقع العربي، والأكثر تأثيرًا على دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تُعِدّ نفسها لدور ريادي في المشهد الرياضي العالمي. [١]

فمنذ إعلان فوز قطر بشرف الاستضافة، واجهت الدولة موجة انتقادات دولية واسعة، خاصة فيما يتعلق بملف حقوق العمالة الوافدة. وقد دفعت هذه الانتقادات الحكومة القطرية إلى اتخاذ خطوات تشريعية غير مسبوقة في تاريخ الدولة، حيث تم تعديل قوانين العمل، وإلغاء نظام الكفالة التقليدي، وإقرار حد أدنى للأجور، وهي إصلاحات وصفتها منظمة العمل الدولية بأنها "تحول تاريخي" في بيئة العمل بالمنطقة. ومع ذلك، فقد اعتبرت بعض الجهات الحقوقية الدولية أن هذه الإصلاحات جاءت استجابة لضغوط خارجية، وأثارت تساؤلات حول مدى استدامتها.

وعلى صعيد التشريع الاقتصادي، أصدرت الدولة القطرية سلسلة من القوانين التي تضمن الحماية القانونية للعلامات التجارية التابعة للفيفا، ومنحت إعفاءات ضريبية واستثمارية واسعة للشركاء الرسميين، بما يتوافق مع شروط الفيفا الملزمة للدول المستضيفة. ورغم أن هذه التدابير لم تثر اعتراضات شعبية واسعة في الداخل القطري، إلا أنها أعادت طرح الإشكال القانوني المتعلّق بمدى تأثير استضافة الأحداث الرياضية الكبرى على الاستقلال التشريعي والسيادي للدول.

أما من الناحية الأمنية، فقد لجأت قطر إلى صياغة منظومة قانونية خاصة تُنظّم دخول وإقامة الأجانب خلال فترة البطولة، كما وقّعت اتفاقيات أمنية مع عدد من الدول الحليفة لتأمين الحدث، بما يُشير إلى انتقال بعض مظاهر السيادة إلى ترتيبات

[١] بنك قطر للتنمية. دراسة الجدوى الاقتصادية لتنظيم كأس العالم في قطر عام ٢٠٢٢. ٢٠١١، قطر، ص. ٦٠–٦٦.

أمنية دولية مؤقتة، الأمر الذي يُعيد إنتاج النقاش القانوني حول مدى مشروعية تقييد السيادة لصالح التنظيم الدولي المؤقت.

ومن اللافت في حالة قطر أيضًا، البعد الرمزي المرتبط بـ"**الهُوية الثقافية**"، حيث تعمّدت الدولة الترويج للقيم العربية والإسلامية ضمن شعارات البطولة، ومحاولة تكييف الفضاء الرياضي العالمي مع منظومة القيم المحلية، وهو ما ميّز هذه الاستضافة عن سابقاتها، وجعلها نقطة مرجعية للدول الخليجية الأخرى وعلى رأسها السعودية، التي تسعى حاليًا لتوطين صناعة الرياضة ضمن رؤية ٢٠٣٠.

وبناءً عليه، فإن استضافة قطر لكأس العالم تمثل نموذجًا مركّبًا لتوازن دقيق بين متطلبات السيادة، وضغوط الالتزامات الدولية، كما تُجسّد مرحلة جديدة في علاقة الدول النامية، لا سيّما العربية، بالمؤسسات الرياضية العالمية.

وهنا رسم بياني مقارن بين الجوانب القانونية التي تأثرت في كل حالة:

(South Africa 2010 - Brazil 2014 - Russia 2018 - Qatar 2022)

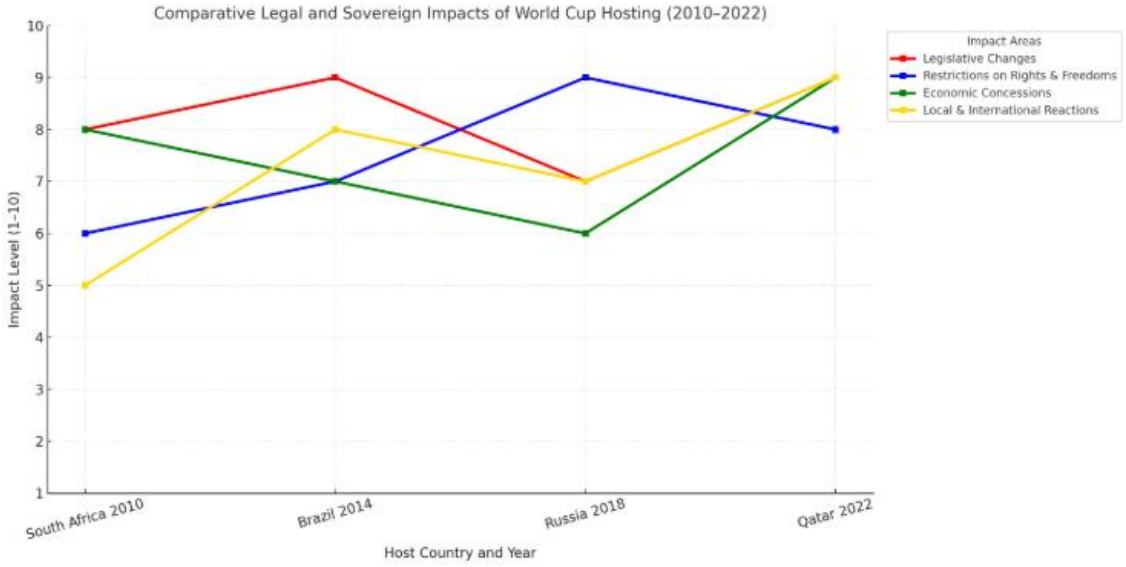

تم إنشاء هذا الرسم بواسطة الباحث

المصدر: FIFA

٩- استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤

وهنا جدول١: يوضح الفروقات الأمنية والقانونية بين الأربع نسخ السابقة

الدولة	إصلاحات تشريعية محلية	قيود أمنية استثنائية	إعفاءات للفيفا	نزاعات سيادة واضحة	بعد ثقافي/هوياتي
جنوب أفريقيا ٢٠١٠	نعم	نعم	نعم	متوسط	ضعيف
البرازيل ٢٠١٤	نعم (قانون خاص بالبطولة)	متوسط	نعم	مرتفع	ضعيف
روسيا ٢٠١٨	محدود	مرتفع	نعم	مرتفع جدًا	متوسط
قطر ٢٠٢٢	نعم (حقوق العمال، قوانين عمل)	متوسط	نعم	متوسط	مرتفع جدًا

ملاحظة :يُشير "نزاعات السيادة" إلى مدى تأثير استضافة البطولة على صلاحيات الدولة السيادية في مواجهة متطلبات الفيفا، في حين يُشير "البعد الثقافي/الهوياتي" إلى قدرة الدولة على فرض هويتها الثقافية في تنظيم الحدث.

الفصل الثاني: التأثيرات الاقتصادية والسياسية لاستضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤

لم تحظَ الرياضة باهتمام علم الاقتصاد في بداياته، إذ كانت تُعدّ نشاطًا ترفيهيًا هامشيًا، بعيدًا عن دوائر التحليل الاقتصادي الجاد. إلا أن التحولات العالمية خلال العقود الأخيرة كشفت عن عمق العلاقة بين الرياضة والتنمية الاقتصادية، خصوصًا بعد أن أضحت الرياضة صناعة قائمة بذاتها، ذات تأثير مباشر على مؤشرات الدخل القومي، وسوق العمل، وحركة الاستثمار. فقد أشار "**ماتفيف**" إلى أن الإنجازات الرياضية ترتبط بمستويات الدخل ومتوسط دخل الفرد، باعتبار أن الرياضة تحتاج إلى تمويل مستمر وبنية تحتية متطورة. وتشير الدراسات إلى أن الرياضة تسهم بما نسبته ٢% من الناتج المحلي في بعض الدول المتقدمة، بل وتتجاوز عوائدها في بعض الحالات موازنات دول كاملة، كما هو الحال مع بعض أندية كرة القدم مثل ريال مدريد وبرشلونة، اللذين سجّلا عام ٢٠١٢ دخلًا فاق ١,٥ مليار دولار. [١]

وتزداد أهمية الرياضة حين ترتبط بالديناميات الاستراتيجية والاقتصادية الأوسع، حيث تُستخدم كأداة لتعزيز القوة الناعمة، وتحقيق اختراقات دبلوماسية، وترويج الصورة الدولية للدول. ومن هذا المنطلق، لا يمكن اختزال الفعاليات الرياضية الكبرى في أبعادها الترفيهية فقط، بل أصبحت جزءًا من معادلات التنمية والاستثمار. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم صناعة الرياضة عام ٢٠١٢ نحو ٣% من حجم التجارة العالمية، في حين نما القطاع الرياضي بمعدل تجاوز ثلاثة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي

[١] دراسة بعنوان اثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم المملكه بطوله كاس العالم ٢٠٣٤ اعداد مركز البحوث والمعلومات غرفه ابها ٢٠٢٤م/١٤٤٦ه ص١ :١٣

في بعض الاقتصادات المعنية، مما يعكس طبيعته الديناميكية كأحد روافد الاقتصاد المعاصر.

لكن في المقابل، تُواجه الدول النامية تحديات حقيقية تحول دون توظيف الرياضة كأداة فاعلة في التنمية. وتُعدّ ظاهرة هجرة المواهب الرياضية، ولا سيما لاعبي كرة القدم، إلى الدول المتقدمة بفعل الإغراءات المالية، من أبرز الإشكاليات، إلى جانب استغلال الشركات الأجنبية للعمالة الرخيصة في الدول النامية لإنتاج السلع الرياضية، وما يرافق ذلك من ممارسات سلبية مثل تشغيل الأطفال وقرصنة العلامات التجارية. وهو ما يعرقل مسار التنمية الرياضية ويُفرغ هذه الدول من طاقاتها الإبداعية.

وفي ضوء هذه الخلفية، ومع استعراض الأبعاد القانونية والسيادية لاستضافة كأس العالم، يتعين الانتقال إلى محور بالغ الأهمية في سياق دراسة هذه الظاهرة المركبة، يتمثّل في تحليل التأثيرات الاقتصادية والسياسية المترتبة على استضافة مثل هذا الحدث الرياضي العالمي. إذ لا يمكن فهم الدينامية القانونية الناتجة عن استضافة البطولات الكبرى بمعزل عن العوامل الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية التي تدفع الدول، لا سيما النامية منها، إلى السعي الحثيث نحو احتضان هذه الفعاليات.

ولعلّ المملكة العربية السعودية، وهي بصدد الاستعداد لاستضافة كأس العالم في عام ٢٠٣٤، تُقدّم نموذجًا مستقبليًا يستحق التحليل والتمحيص؛ إذ تأتي هذه الخطوة في إطار مشروع وطني طموح يتمحور حول "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي للمملكة، وتوظيف الفعاليات الكبرى كأداة للتنمية الشاملة. ومن هذا المنطلق، تُصبح استضافة كأس

العالم ليست مجرد فعالية رياضية، وإنما وسيلة استراتيجية لتفعيل أدوات القوة الاقتصادية والناعمة، ولإعادة تشكيل موقع الدولة في منظومة العلاقات الدولية.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول أولهما الأبعاد الاقتصادية للاستضافة، مع التركيز على تحليل العوائد المالية المباشرة وغير المباشرة، واستعراض الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، ومدى انعكاسها على أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب التحديات المرتبطة بتمويل المشاريع الكبرى واستقطاب الاستثمار الأجنبي في ظل التزامات تنظيمية دقيقة. أما المبحث الثاني، فيسلط الضوء على التأثيرات السياسية والاستراتيجية، بدءًا من أثر الاستضافة على توجهات السياسة الخارجية السعودية، مرورًا بدور البطولة في تعزيز القوة الناعمة للمملكة وتحسين صورتها على الساحة الدولية، مع التطرّق إلى أبرز التحديات السياسية والدبلوماسية التي قد تنشأ عن عملية التنظيم، أو تُفرض على الدولة في ضوء الرقابة الدولية الصارمة، وتزايد التوقعات المرتبطة بحقوق الإنسان والحوكمة الرياضية.

إن هذا الفصل، بما يحويه من تحليلات اقتصادية واستراتيجية متداخلة، يُمثّل امتدادًا طبيعيًا للبحث في العلاقة بين السيادة والاستضافة، ويسهم في بناء رؤية شاملة للآثار متعددة الأبعاد الناتجة عن التفاعل بين الدولة المستضيفة والمنظمات الرياضية الدولية، في سياق عالمي متحوّل تحكمه المصالح المتشابكة والتوازنات الدقيقة.

المبحث الأول: التأثير الاقتصادي للاستضافة [١]

تُعدّ رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي أطلقها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام ٢٠١٦، حجر الزاوية للتحولات العميقة التي شهدتها المملكة في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد شهدت المملكة قفزات نوعية في مسيرتها التنموية، حيث ركّزت الرؤية على تحقيق ثلاثة أهداف محورية: بناء اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح. ورغم أن القطاعات الاقتصادية التقليدية كانت في صميم هذه الرؤية، فقد شهدت الرؤية توجيهًا استثماريًا واضحًا نحو مجالات جديدة، مثل الرياضة والترفيه والسياحة، بما يعكس إدراك المملكة لأهمية هذه القطاعات في تعزيز مكانتها الاقتصادية والدولية.

وفي هذا السياق، أصبحت الرياضة جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، حيث تعد محفزًا رئيسيًا لتطوير البنية التحتية، وتنشيط حركة النقل والسفر، مما يجعلها قطاعًا جاذبًا للاستثمار. وتُعدّ الرياضة كذلك إحدى أدوات القوة الناعمة التي تساهم في إعادة صياغة الصورة الذهنية للمملكة على الساحة العالمية. وقد أظهرت التوقعات أن حجم سوق صناعة الرياضة العالمية سيصل إلى ٥٩٩,٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن ينمو إلى ٨٢٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، نتيجة للنمو السريع في التوسع الحضري وإنشاء قنوات جديدة تعزز متابعة الرياضات المختلفة.

ومن خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم وضع تطوير القطاع الرياضي في أولويات الخطط التنموية، وذلك لتأهيل المملكة للريادة الإقليمية والعالمية في هذا المجال. وقد

[١] دراسة بعنوان اثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم المملكه بطوله كاس العالم ٢٠٣٤ اعداد مركز البحوث والمعلومات غرفه ابها ٢٠٢٤م/١٤٤٦ه ص١ :١٣

عملت المملكة على إعادة هيكلة هذا القطاع لتعزيز استدامته المالية وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني غير النفطي. في هذا الإطار، استكملت المملكة استعداداتها لاستضافة أكبر حدث رياضي عالمي، وهو كأس العالم ٢٠٣٤، حيث قدمت المملكة رسميًا ملف ترشحها في ٢٩ يوليو ٢٠٢٤ خلال حفل أقيم في العاصمة الفرنسية باريس. ويعكس هذا الترشح طموح المملكة في تأكيد مركزها الكبير والمؤثر على الساحة العالمية في شتى المجالات، بما في ذلك الرياضة، مما يمثل خطوة استباقية نحو تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية لاستضافة المملكة لكأس العالم ٢٠٣٤، من المتوقع أن يكون لهذا الحدث الرياضي العالمي تأثيرات عميقة ومتنوعة على الاقتصاد السعودي. سيشكل الحدث فرصة لتطوير البنية التحتية الرياضية، مثل بناء الملاعب الحديثة، وتوسيع شبكات النقل، فضلًا عن التأثير المباشر على قطاعات أخرى مثل السياحة والخدمات اللوجستية. ستساهم استضافة هذا الحدث في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإيرادات من السياحة، إضافة إلى جذب استثمارات ضخمة من القطاع الخاص والعام، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويعزز الاستدامة المالية للقطاع الرياضي في المملكة.

الفرع الأول: أنواع التأثيرات الاقتصادية.

وتتعدد التأثيرات الاقتصادية التي ستترتب على استضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤، حيث سيطال التحول الاقتصادي كافة جوانب الحياة المحلية والإقليمية، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية، زيادة الإيرادات السياحية،

ودعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية. في إطار الاستعدادات لهذا الحدث العالمي، ستستضيف المملكة خمس مدن رئيسة، هي: الرياض، جدة، الخبر، أبها، ونيوم، وهي المدن التي ستشهد إنشاء ١٥ ملعبًا متطورًا، منها ١١ ملعبًا جديدًا بالكامل، مما يعكس الجهود المبذولة من قبل المملكة لتعزيز قدرتها على استضافة الأحداث الرياضية الكبرى. [١]

في **الرياض**، ستتسع الاستعدادات لتشمل ٨ ملاعب، بما في ذلك استاد الملك سلمان الجديد الذي سيستضيف المباراتين الافتتاحية والنهائية للبطولة، ويتسع لأكثر من ٩٢ ألف متفرج. هذا الملعب سيصبح أيضًا الاستاد الرئيس للمنتخب السعودي. كما سيُنشأ استاد الأمير محمد بن سلمان في منطقة القدية، وهو تصميم معمارية مبتكر يتسم بواجهة زجاجية ملوّنة وشاشاتLED ، ليشكل إضافة بارزة للبنية الرياضية في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، ستشهد مدينة الرياض تجديدات كبيرة في ملعب مدينة الملك فهد الرياضية، حيث سيتم زيادة سعته لتتجاوز ٧٠ ألف متفرج.

أما في **جدة**، ستشهد المدينة إنشاء استاد وسط جدة الذي سيعكس التراث المحلي ويستوحي تصميمه من العمارة الخشبية التقليدية لمنطقة جدة البلد التاريخية. كما سيتم تطوير الملعب الساحلي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ليلبي احتياجات المجتمع المحلي. في مدينة الخبر، سيأخذ استاد أرامكو موقعًا مميزًا على شاطئ الخليج العربي، وسيتميز بتصميم ديناميكي مستوحى من البحر، ما سيجعل منه إضافة رائعة على مستوى التصميم المعماري والمرافق الرياضية.

[١] دراسة بعنوان اثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم المملكه بطوله كاس العالم ٢٠٣٤ اعداد مركز البحوث والمعلومات غرفه ابها ٢٠٢٤م/١٤٤٦ه ص١ :١٣

أما في **أبها**، فقد تقرر إجراء أعمال توسعة مؤقتة لإستاد جامعة الملك خالد، لزيادة سعته إلى أكثر من ٤٥ ألف متفرج، مع التركيز على تحديث البنية التحتية لتواكب متطلبات استضافة المباريات. وأخيرًا، ستكون مدينة نيوم، التي تتميز بموقعها الفريد، موطنًا للإستاد الأكثر تميزًا عالميًا، حيث يقع على ارتفاع يزيد عن ٣٥٠ مترًا ضمن هيكل "ذا لاين"، الذي يعتمد على مصادر طاقة متجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

إجمالًا، فإن استضافة المملكة لكأس العالم ٢٠٣٤ ستسهم بشكل كبير في تعزيز مكانتها الاقتصادية والرياضية على الساحتين الإقليمية والدولية، بما في ذلك تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتطوير البنية التحتية، مما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز الاقتصاد غير النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية:

تُعدّ بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر ٢٠٢٢ الأضخم والأكثر تكلفة على الإطلاق، حيث بلغت تكاليف استضافة هذا الحدث الرياضي العالمي نحو ٢٢٠ مليار دولار، وهو ما يتجاوز تكلفة البطولة السابقة بمقدار ١٩ مرة. يعود الجزء الكبير من هذه الزيادة في التكاليف إلى الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التي شهدتها قطر، والتي شملت تشييد ملاعب جديدة، وتطوير مشاريع ضخمة في مجالات النقل والإقامة.

يلخص الجدول رقم ٢ أهم المؤشرات الاقتصادية للدول التي استضافة كأس العالم بداية من عام ٢٠١٠م في دولة جنوب افريقيا وحتي عام ٢٠٢٢م بدولة قطر، وتشمل هذه المؤشرات التكلفة الإجمالية لاستضافة كأس العالم والعوائد المالية.

الجدول رقم (٢): أهم المؤشرات الاقتصادية للدول التي استضافت كأس العالم من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢

العام	الدولة	التكلفة الإجمالية لاستضافة كأس العالم (مليار دولار)	العوائد المالية (مليار دولار)
2010	جنوب أفريقيا	12	3.6
2014	البرازيل	15	15
2018	روسيا	11.6	١٤
2022	قطر	٢٢٠	١٧

المصدر: دراسة بعنوان اثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم المملكه بطوله كاس العالم

وعلى الرغم من التكلفة العالية، فقد أسفرت النسخ الأربع الأخيرة من كأس العالم عن تحقيق آثار اقتصادية وعوائد مالية ضخمة، تمثلت في العوائد المباشرة التي حققتها البطولة نفسها، بالإضافة إلى المكاسب غير المباشرة الناجمة عن النشاط السياحي المصاحب لهذا الحدث. وفقًا لتقرير "**ستراتيجيك جيرز**"، بلغ إجمالي العوائد الناتجة عن مونديال قطر ٢٠٢٢ نحو ١٧ مليار دولار، بينما حقق مونديال روسيا ٢٠١٨

نحو ١٤ مليار دولار. أما بالنسبة لمونديال البرازيل ٢٠١٤، فقد وصلت العوائد إلى ١٥ مليار دولار، فيما سجل مونديال جنوب إفريقيا ٢٠١٠ عائدات إجمالية بلغت ١٢ مليار دولار. [١]

هذه الأرقام تبرز الأثر الكبير الذي تتركه استضافة مثل هذه البطولات العالمية على الاقتصاد الوطني للدول المضيفة، حيث تمثل هذه البطولات فرصًا استراتيجية ليس فقط في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تدفق الاستثمارات، بل أيضًا في تحسين صورة الدولة على الساحة الدولية وزيادة قوتها الناعمة.

الفرع الثالث: الحضور الجماهيري:

يُعدّ تحليل مؤشرات الحضور الجماهيري من العناصر الأساسية لفهم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لاستضافة كأس العالم، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى قدرة الدولة المضيفة على جذب الجماهير والمشجعين من مختلف أنحاء العالم، وهو ما يسهم في تحقيق العوائد المالية الكبيرة للبطولة.

يُلخص الجدول رقم (٣) والشكل رقم (١) مؤشرات الحضور الجماهيري للدول التي استضافت كأس العالم بداية من عام ٢٠١٠ في دولة جنوب أفريقيا وحتى عام ٢٠٢٢ في دولة قطر، حيث يتناول هذا الجدول أهم البيانات التي تشمل عدد الفرق المشاركة في كل بطولة، وعدد المباريات التي أُقيمت، بالإضافة إلى الحضور الجماهيري الإجمالي والمعدل المتوسط لعدد الحضور في المباريات.

[١] دراسة بعنوان اثار الاقتصادية المتوقعة لتنظيم المملكه بطوله كاس العالم ٢٠٣٤ اعداد مركز البحوث والمعلومات غرفه ابها ٢٠٢٤م/١٤٤٦ه ص١ :١٣

الجدول رقم (٣): مؤشرات الحضور الجماهيري للدول التي استضافت كأس العالم من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢

العام	الدولة	عدد الفرق	عدد المباريات	الحضور الجماهيري	متوسط حضور المباريات
2010	جنوب أفريقيا	32	64	3,167,984	49,500
2014	البرازيل	32	64	3,441,450	53,773
2018	روسيا	32	64	3,031,768	47,371
2022	قطر	32	64	3,404,252	53,191

الشكل رقم (1) تطور عدد الحضور الجماهيري للدول التي استضافة كأس العالم من عام 2010-2022م

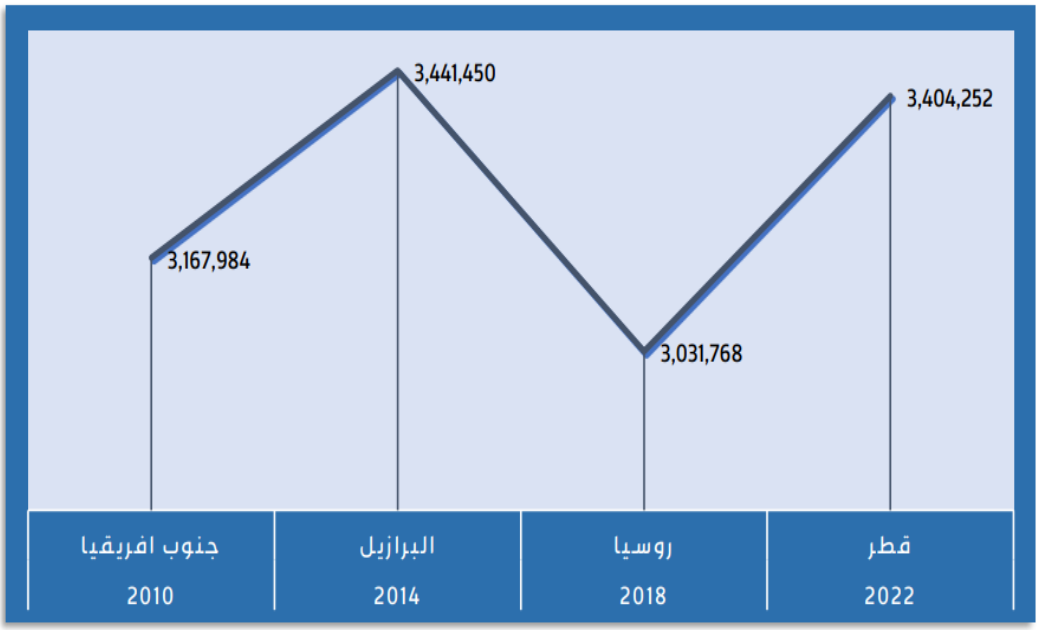

❖ **عدد الحضور الجماهيري المتوقع لكأس العالم ٢٠٣٤ في المملكة:**

تم وضع أربعة سيناريوهات لعدد الجماهير المتوقع لحضور مباريات كأس العالم ٢٠٣٤ في المملكة العربية السعودية، استنادًا إلى عدة عوامل مثل عدد السكان في المملكة، شغف الجمهور السعودي بكرة القدم، عدد المنتخبات المشاركة في البطولة الذي يبلغ ٤٨ منتخبًا، وعدد المباريات التي ستصل إلى ١٠٤ مباريات، بالإضافة إلى أرقام الحضور الجماهيري في كأس العالم ٢٠٢٢ في قطر.

السيناريوهات الأربعة المحتملة هي كما في الجدول (٤) يلي:

الجدول رقم (٤): عدد الحضور الجماهيري المتوقع لكأس العالم ٢٠٣٤ بالمملكة

البيان	متوسط عدد الحضور للمباراة	عدد المباريات	عدد الجماهير المتوقع لبطولة ٢٠٣٤	نسبة الزيادة عن كأس العالم ٢٠٢٢	نسبة الزيادة عن كأس العالم ٢٠١٤
السيناريو الأول	54,000	104	5,616,000	%63.2	%65.0
السيناريو الثاني	50,959	104	5,299,716	%54.0	%55.7
السيناريو الثالث	53,773	104	5,592,356	%62.5	%64.3
السيناريو الرابع	53,191	104	5,531,910	%60.7	%62.5

تُظهر هذه السيناريوهات تفاوتًا بسيطًا في العدد الإجمالي للجماهير، حيث يعكس كل سيناريو متغيرات مختلفة تتعلق بسلوك الجمهور في البطولات السابقة ومدى تأثير العوامل المحلية مثل حوافز السياحة، وتسهيلات الدخول إلى المملكة، والشغف المحلي بالرياضة.

الفرع الرابع: الأثار الاجتماعية للاستضافة

١. **توفير فرص العمل** :يُتوقع أن يُسهم تنظيم المملكة لهذه البطولة في خلق فرص عمل غير مسبوقة على مختلف الأصعدة. فإلى جانب الفرص المباشرة التي تتيحها البطولة نفسها، ستتوسع القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها، مثل الضيافة، والنقل، والبنية التحتية، مما سيؤدي إلى استحداث عدد كبير من الوظائف على مدار فترة التحضير والفعاليات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة شهدت تطورًا ملحوظًا في أنشطة العمل التطوعي، الذي ارتفع بشكل كبير منذ بداية رؤية ٢٠٣٠، ويُتوقع أن يزداد ذلك خلال البطولة، مما يعزز من الروابط الاجتماعية، ويُسهم في صقل مهارات الشباب وتعزيز خبراتهم العملية.

٢. **الحضور الجماهيري** :من المتوقع أن يحقق كأس العالم ٢٠٣٤ في المملكة أرقامًا قياسية في الحضور الجماهيري، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على الإيرادات الناتجة عن التذاكر، والإقامة، والنقل، فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن النشاط السياحي المصاحب للحدث. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها القوة الشرائية العالية للجمهور السعودي، الذي يُعد من أكثر الجماهير إنفاقًا في كأس العالم الأخيرة في قطر، إلى جانب التوجهات الحكومية في الاستثمار الرياضي، وإكمال البنية التحتية للملاعب الحديثة، مما سيسهم في تعزيز جاذبية المملكة كمقصد رياضي عالمي. إضافة إلى ذلك، تسعى المملكة من خلال استضافتها لهذا الحدث إلى زيادة عدد السائحين في إطار أهداف رؤية ٢٠٣٠، مما سيُعزز من قدرتها على جذب السياح الدوليين.

٣. **الأثر المتوقع لزيادة عدد المنتخبات والمباريات** :من المتوقع أن يكون لكأس العالم ٢٠٣٤ تأثير أكبر مقارنة بالنسخ السابقة، وذلك بفضل التوسع في عدد المنتخبات المشاركة، حيث سيُشارك ٤٨ منتخبًا، مما يتيح فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الجماهير وزيادة الإيرادات. كما سيُسهم زيادة عدد المباريات إلى ١٠٤ مباراة بدلاً من ٦٤ في تعظيم الاستفادة من الحدث، مما يعني زيادة في فرص الإنفاق على التذاكر، والإقامة، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالمباريات.

الفرع الخامس: الأثر السياحي للاستضافة:

تعتبر استضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤ فرصة استثمارية هامة للقطاع السياحي، حيث من المتوقع أن يشارك في البطولة ملايين من الجمهور العالمي. هذا الحدث سيعزز من حركة العديد من القطاعات الاقتصادية، مثل الطيران والنقل والفنادق والمطاعم، حيث إن الجمهور لا يقتصر على حضور المباريات فحسب، بل سيحرص أيضًا على التنقل بين المواقع السياحية والأثرية والتاريخية في المملكة.

❖ **الجهود المكثفة لتعزيز البنية التحتية السياحية لمدينة أبها:**

في إطار استعدادات مدينة أبها لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤، تهدف المدينة إلى زيادة عدد الوحدات الفندقية بأكثر من ١٩ ألف وحدة جديدة، والتي تشكل نسبة ٨,٣% من إجمالي الوحدات الفندقية المطلوبة (٢٣٠ ألف وحدة فندقية). وتستند هذه الجهود إلى خطة طموحة تهدف إلى تعزيز البنية التحتية السياحية للمدينة وتوفير تجربة مميزة للزوار والمشجعين من جميع أنحاء العالم.

ومن المتوقع أن تتضمن هذه الخطة تحسين المرافق الفندقية الحالية، بالإضافة إلى بناء منشآت جديدة وفق أعلى المعايير، مع التركيز على الاستدامة والابتكار لتلبية التوقعات العالمية. يترتب على هذه الجهود تعزيز القدرة الاستيعابية للمدينة، مما يمكنها من استقبال عدد أكبر من الزوار والمشجعين. مع اكتمال هذه الوحدات الفندقية الجديدة، ستكون أبها على أهبة الاستعداد لاستقبال ملايين الزوار لمتابعة المباريات.

❖ **التوقعات والآثار الاقتصادية المترتبة على تطوير القطاع السياحي في أبها:**

١. **زيادة عدد الرحلات المتوقعة لمطار أبها الدولي.**
٢. **توفير فرص عمل جديدة لأبناء مدينة أبها.**
٣. **زيادة معدل إشغال الفنادق ومنشآت الإيواء السياحي في المدينة.**
٤. **ارتفاع العوائد المالية وزيادة نسبة مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد منطقة عسير.**
٥. **توجيه الأنظار نحو منطقة عسير والمدن السياحية الموجودة بها، مما يسهم في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم.**

عدد الوحدات الفندقية التي سيتم توفيرها لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ بالمملكة:

يوضح الجدول التالي توزيع الوحدات الفندقية التي سيتم توفيرها في المدن المضيفة للبطولة ومدن الدعم لاستضافة كبار الشخصيات، وفود الاتحاد الدولي، المنتخبات المشاركة، الإعلاميين، والجماهير:

المدينة	عدد الوحدات الفندقية	النسبة من الإجمالي
الرياض	127,000	55.2%
جدة	43,000	18.7%
أبها	19,000	8.3%
الخبر	17,000	7.4%
نيوم	24,000	10.4%
المجموع	**230,000**	**100%**

إجمالاً، تُعد استضافة المملكة لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤ خطوة استراتيجية تُسهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، حيث تمثل انعكاسًا حقيقيًا للتحول الذي تشهده المملكة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرياضة، والاقتصاد، والسياحة، مما يعزز مكانتها الدولية ويفتح آفاقًا جديدة للفرص الاقتصادية في المستقبل.

المبحث الثاني: التأثير السياسي والاستراتيجي للاستضافة

الفرع الأول: تأثير الاستضافة على السياسة الخارجية للمملكة.

في ضوء ما سبق تفصيله من معطيات اقتصادية واستثمارية تُحيط باستضافة المملكة العربية السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤، تنتقل الدراسة إلى بُعد لا يقل أهميةً في سياق التحليل الشامل، وهو **التأثير السياسي والاستراتيجي** لهذه الاستضافة، لا سيّما على مستوى **السياسة الخارجية للمملكة**، باعتبار أن تنظيم حدث رياضي بهذا الحجم العالمي لا يُعد مجرّد نشاط رياضي محض، بل يمثل أداة دبلوماسية فاعلة تعكس تحوّلاً في تموضع الدولة على خارطة العلاقات الدولية.

فمن الناحية النظرية، تندرج هذه الاستضافة ضمن ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الرياضية"، التي باتت أحد أركان القوة الناعمة للدول، وتمثل امتدادًا لأدوات السياسة الخارجية غير التقليدية، لما تحمله من إمكانات التأثير في الرأي العام الدولي، وتعزيز الحضور السياسي للدولة المستضيفة في المحافل المتعددة الأطراف. ومن هذا المنطلق، يُمكن القول إن استضافة المملكة للبطولة تُمثّل إعلانًا صريحًا عن تحوّل في فلسفة التعاطي مع الفضاء الدولي، بحيث تنتقل من موقع التفاعل المحدود إلى موقع التأثير وصياغة الصورة الذهنية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وعمليًا، من المنتظر أن تترتّب على هذه الاستضافة جملة من الآثار المباشرة وغير المباشرة على السياسة الخارجية للمملكة، من أبرزها:

- **إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية** من خلال تقوية علاقات المملكة مع دول قادرة على دعم ملف الاستضافة، سواء في الجوانب التنظيمية أو التكنولوجية أو التسويقية.
- **تعزيز شرعية الدور السعودي في المنظمات الدولية** الرياضية وغير الرياضية، عبر إبراز التزام المملكة بالمعايير الدولية، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في ظل بيئة قانونية مستقرة.
- **إعادة صياغة الأولويات الدبلوماسية** نحو التركيز على ملفات التنمية المستدامة، والبيئة، وتمكين الشباب، والمساواة، بوصفها قضايا مرتبطة عضوياً بتنظيم الأحداث الرياضية الكبرى، وهو ما يمنح المملكة أدوات تأثير إضافية في الأطر الأممية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحوّلات تنسجم مع التوجه العام الذي تبنّته السياسة الخارجية السعودية في العقد الأخير، والتي سعت إلى توسيع نطاق أدواتها الدبلوماسية لتشمل الفضاءات الثقافية والرياضية والاقتصادية، في سياق بناء "**هوية وطنية عالمية** "تعزز حضور المملكة في المنتديات الدولية دون المساس بجوهر السيادة الوطنية أو ثوابتها السياسية.

وتمهيدًا للحديث عن **تعزيز القوة الناعمة وتحسين الصورة الدولية للمملكة،** فإنه من الضروري استجلاء الكيفية التي تُسهم من خلالها هذه الاستضافة في تشكيل سردية وطنية جديدة، تقوم على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وتوظيف البطولات الرياضية في ترسيخ صورة حديثة للمملكة قوامها الاعتدال والانفتاح والمسؤولية العالمية.

الفرع الثاني: تعزيز القوة الناعمة وتحسين الصورة الدولية للسعودية.

وفي امتدادٍ لما سبق عرضه من أثرٍ سياسي واستراتيجي لاستضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤، يبرز **تعزيز القوة الناعمة وتحسين الصورة الدولية للمملكة** بوصفه أحد الأهداف الجوهرية غير المعلنة لهذه الخطوة، حيث تُعد القوة الناعمة من المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتشير إلى قدرة الدولة على التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين عبر الوسائل الثقافية، والفنية، والرياضية، والقيمية، دون اللجوء إلى أدوات الضغط التقليدية.

وفي هذا السياق، تتعامل المملكة مع استضافة البطولة باعتبارها منصة استراتيجية لإعادة بناء سرديتها الدولية، والترويج لنموذجها الوطني الجديد القائم على **التحول والانفتاح والانضباط المؤسساتي** .إذ تهدف إلى نقل صورة مغايرة عن المملكة إلى الرأي العام العالمي، تُظهِرها كدولة حديثة ديناميكية، تحترم المعايير الدولية، وتتمتع بقدرة تنظيمية ومؤسسية رفيعة، قادرة على استيعاب ملايين الزائرين ضمن بيئة قانونية آمنة ومنظمة.

وتسهم استضافة هذا الحدث في توظيف الرياضة كوسيلة دبلوماسية لبناء الجسور الثقافية، وتقويض الصور النمطية المرتبطة بالمجتمع السعودي، وإبراز التنوع الثقافي والحضاري الذي تزخر به المملكة، وهو ما يصبّ في النهاية ضمن مشروع أوسع لتعزيز **الشرعية الدولية الناعمة** للمملكة، بوصفها فاعلاً إقليميًا يحترم التعددية، ويُسهم في تعزيز السلم والتفاهم الدولي.

وعلى الصعيد القانوني، فإن هذا التوجه يتطلب إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا مرنًا، يُتيح للأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمبادرات الخاصة ممارسة أدوارها

بفعالية في دعم الحضور الدولي، مع ضرورة التزام هذه الأطر بمبادئ **العدالة والمساواة وعدم التمييز**، بما يعزز الثقة العالمية في التزام المملكة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ومن ثمّ، فإن تعزيز القوة الناعمة ليس مجرد نتيجة عرضية لاستضافة كأس العالم، بل هو هدف استراتيجي بحد ذاته، يتكامل مع رؤية المملكة في بناء هوية دولية متجددة، تستند إلى **مزيج من الإرث الحضاري والقدرة التكنولوجية والتنظيمية**، وتُمهّد، بطبيعتها، للحديث عن **التحديات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بتنظيم البطولة**، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة التوازنات الدولية، والتفاعل مع الضغوط الحقوقية والإعلامية، وصون السيادة الوطنية في ظل الالتزامات المتعددة الأطراف.

الفرع الثالث: التحديات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بتنظيم البطولة.

وفي السياق المتصل بما تقدّم بيانه من أبعاد سياسية واستراتيجية لاستضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤، تفرض **التحديات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بتنظيم البطولة** نفسها كأحد المحاور الرئيسة التي تستوجب المعالجة القانونية الدقيقة والتحليل الأكاديمي الرصين، لا سيّما في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات متسارعة في مفاهيم السيادة، والشرعية، والمساءلة الدولية.

ذلك أن استضافة حدث رياضي بهذا الحجم لا تنفصل عن التفاعلات السياسية والاعتبارات الجيوسياسية التي تفرضها البيئة الدولية، سواء من حيث التعاطي مع **الضغوط الحقوقية المتزايدة** التي غالباً ما ترافق تنظيم البطولات الكبرى، أو من حيث

إدارة التوازنات الإقليمية والدولية المرتبطة بتوافد شخصيات ومؤسسات ذات خلفيات سياسية واقتصادية وإعلامية متعددة، قد تمثل تحدياً حقيقياً أمام الدولة المستضيفة في سعيها لحماية سيادتها التنظيمية، دون الإخلال بالتزاماتها التعاقدية تجاه الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) وسائر الشركاء الدوليين.

ويُضاف إلى ذلك، أن مثل هذه الفعاليات تُعد ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح الدولية، مما قد يثير **قضايا ذات حساسية دبلوماسية**، مثل فرض أجندات ثقافية أو قيمية لا تنسجم بالضرورة مع النسيج الاجتماعي والقانوني المحلي، وهو ما يتطلب من الجهات السيادية في الدولة المستضيفة تطوير أدواتها التفاوضية والقانونية لحماية المنظومة التشريعية الوطنية من أي محاولات للتجاوز أو الاختراق.

كما قد تواجه الدولة المستضيفة تحديات تتعلق بـ**حرية الإعلام الدولي**، وإمكانية استغلال بعض المنصات الإعلامية العالمية للبطولة كوسيلة لمهاجمة السياسات الداخلية للدولة، تحت غطاء التقارير الحقوقية أو النقد السياسي، وهو ما يقتضي وجود استراتيجية إعلامية متكاملة تستند إلى الشفافية والقدرة على التوضيح والرد، دون التفريط في الثوابت الوطنية أو المبادئ السيادية.

ومن هنا، فإن التعاطي مع هذه التحديات لا يقتصر على البعد السياسي أو الأمني فقط، بل يمتد ليشمل الجانب القانوني الذي يجب أن يوفّر إطارًا ناظمًا يُوازن بين **التزامات الدولة الدولية** من جهة، و**حقها في صون سيادتها القانونية والدستورية** من جهة أخرى. وهو ما يُمهّد للانتقال إلى الفصل الثالث من هذه الدراسة، الذي سيُعنى بتحليل التفاعل بين السيادة الوطنية والالتزامات متعددة الأطراف، من منظور قانوني مؤسسي.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد دراسة معمقة للأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية المرتبطة باستضافة المملكة العربية السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤، يتبيّن أن هذا الحدث، وإن كان يشكل فرصة ذهبية لتعزيز المكانة الدولية للمملكة وتحقيق قفزات نوعية في مسار التنمية الشاملة، إلا أنه في الوقت ذاته يحمل في طياته تحدياتٍ قانونية وسياسية واقتصادية دقيقة تستوجب استعداداً مؤسسياً وتشريعياً فائقاً، ومقاربة حوكميّة متكاملة تقوم على التوازن بين متطلبات الالتزامات الدولية من جهة، ومقتضيات السيادة الوطنية من جهة أخرى.

أولًا: الاستنتاجات

١. **توسّع النطاق القانوني المُلزم للدولة المستضيفة**

أظهرت الدراسة أن استضافة بطولة كأس العالم لا تخضع فقط للقوانين الوطنية، بل تتطلب التزامًا صارمًا بجملة من المعايير والاتفاقيات التي يفرضها الاتحاد الدولي لكرة القدم(FIFA) ؛ سواء على صعيد حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية، أو على مستوى تنظيم حركة الأفراد والبضائع، أو حتى ما يتعلق بحرية الإعلام والأمن السيبراني. هذه الالتزامات تفرض تكييفًا تشريعيًا قد يمس سيادة الدولة في بعض الجوانب، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق القوانين الداخلية مقابل الامتيازات الممنوحة للمنظمات الدولية والشركات الراعية.

٢. **العوائد الاقتصادية المحتملة تُحدث تحولًا تنمويًا واسع النطاق**

كشفت الأرقام والإحصائيات المستندة إلى تجارب سابقة (روسيا، البرازيل، قطر، جنوب أفريقيا) أن استضافة البطولة من المتوقع أن تدرّ عوائد مباشرة تصل إلى

١٠ مليارات دولار، مع عوائد غير مباشرة قد تفوق ٢٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية للبطولة. هذه المؤشرات تضع المملكة أمام فرصة تاريخية لإعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وتنشيط القطاعات غير النفطية، خاصة السياحة، والخدمات، والتقنية، والنقل، والعقار.

٣. **تحقيق أعلى نسبة حضور جماهيري في تاريخ البطولة**

بالنظر إلى التحضيرات اللوجستية والامتدادات السكانية والثقافية للمملكة في العالمين العربي والإسلامي، فإن التوقعات تشير إلى تجاوز الحضور الجماهيري حاجز ٤ ملايين متفرج، مما يعزز صورة المملكة كوجهة رياضية عالمية ويضعها على خارطة الفاعلين الأساسيين في صناعة الترفيه والرياضة على المستوى الدولي.

٤. **تحديات السيادة الوطنية في ظل الامتثال للاتفاقيات الدولية**

يُعد أبرز ما توصل إليه البحث هو تعارض بعض بنود متطلبات FIFA مع المبادئ القانونية الناظمة للسيادة الوطنية، ومنها ما يتعلق بمنح إعفاءات جمركية وضريبية، وتوفير حماية قانونية خاصة لشركات ومؤسسات أجنبية تعمل تحت مظلة الاتحاد الدولي، فضلًا عن الالتزامات بتهيئة بيئة إعلامية حرة تُراعي معايير FIFAوتُقيّد أحيانًا من رقابة الدولة الإعلامية المعتادة.

٥. **تعزيز القوة الناعمة وتحسين الصورة الدولية**

الاستضافة تفتح المجال لتوظيف البطولة كأداة دبلوماسية ناعمة تهدف إلى تحسين الصورة الذهنية للمملكة في المجتمع الدولي، بما ينسجم مع أهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠". إلا أن ذلك مشروط بقدرة الدولة على إدارة الرسائل الإعلامية

والدبلوماسية بعناية، خصوصًا في ظل تركّز الأنظار العالمية على المملكة خلال فترة البطولة.

٦. **وجود مخاطرات سياسية ودبلوماسية محتملة**

إن الحضور العالمي الكبير، وانفتاح الفضاء العام خلال فترة الاستضافة، قد يُستغل من أطراف غير صديقة لإثارة قضايا سياسية أو حقوقية، وهو ما يُمكن أن يؤثر على استقرار العلاقات الدبلوماسية أو يعرض المملكة لحملات إعلامية مكثفة، خاصة في الغرب، تحت دعاوى تتعلق بالحريات العامة أو حقوق الإنسان.

ثانيًا: التوصيات

١. **إعادة تقييم الإطار القانوني الوطني بما يراعي متطلبات FIFA دون المساس بالسيادة**

ينبغي على الجهات التشريعية السعودية إجراء مراجعة دقيقة للتشريعات المتعلقة بالرياضة، والاستثمار، وحماية الحقوق التجارية والإعلامية، بما يسمح بالامتثال للمعايير الدولية من دون التخلي عن المبادئ الدستورية للسيادة القانونية. كما يُستحسن إصدار "قانون خاص" مؤقت لتنظيم البطولة، يُراعي مرونة التطبيق ويُحدد بوضوح نطاق الاستثناءات المؤقتة.

٢. **تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية في إدارة الحدث**

من الضروري إنشاء هيئة مستقلة تُناط بها مسؤولية التنسيق بين الجهات الحكومية والاتحاد الدولي والشركات الراعية، وتتولى المهام الإشرافية

والتنفيذية مع اعتماد الشفافية والرقابة المستمرة في العقود والصفقات، تفاديًا لأي تعارض مصالح أو شبهات فساد قد تضرّ بسمعة المملكة.

٣. **تحقيق توازن بين الانفتاح الإعلامي ومتطلبات الأمن الوطني**

من الضروري تبني إستراتيجية إعلامية مدروسة تُراعي خصوصية المرحلة وتضمن حرية التغطية دون المساس بالأمن القومي أو الثوابت الوطنية، وذلك من خلال تدريب الصحفيين والمراسلين، وتحديد مناطق إعلامية حرة تخضع لإشراف قانوني وحقوقي دقيق.

٤. **اعتماد خطة دبلوماسية وقائية في مواجهة الحملات الممنهجة**

يُستحسن أن تُفعّل وزارة الخارجية وديوان الاتصالات الاستراتيجية خططًا استباقية لرصد الحملات المعادية أو التحريضية، والتنسيق مع بعثات المملكة الدبلوماسية في الخارج لضمان توحيد الرسالة الرسمية وتعزيز الردود القانونية والإعلامية.

٥. **تحفيز المشاركة المجتمعية وتوسيع قاعدة المستفيدين داخليًا**

ينبغي ضمان أن تنعكس آثار البطولة إيجابيًا على المواطنين والمقيمين من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل برامج التطوع والتدريب، بما يرسّخ انتماء المواطن لهذا المشروع الوطني الكبير.

٦. **ترسيخ استدامة المشاريع الكبرى وربطها بـ"رؤية السعودية ٢٠٣٠"**

الاستفادة من البنية التحتية يجب أن تمتد إلى ما بعد انتهاء البطولة من خلال تحويل الملاعب إلى مراكز متعددة الاستخدام، وتعزيز ربط النقل

والمواصلات بالمراكز الاقتصادية الجديدة، بما يضمن استمرارية العائد التنموي واستدامة الفائدة الاقتصادية.

٧. **التعاون الإقليمي لتقاسم الفرص والمخاطر**

في ظل طبيعة الحدث العابرة للحدود، يمكن للمملكة أن تُشرك دول الخليج العربي في بعض الفعاليات أو الخدمات اللوجستية، بما يعزز التكامل الإقليمي ويُخفف من الأعباء الإدارية والمالية، ويُعزز التعاون المشترك في صناعة الرياضة.

إن هذه الاستنتاجات والتوصيات تمثل خارطة طريق منهجية لاستثمار البطولة بوصفها مشروعًا استراتيجيًا متكاملاً، ليس فقط على المستوى الرياضي، بل في إطار التحول الوطني الشامل الذي تطمح إليه المملكة، مع ضرورة مراعاة التوازن الحذر بين مقتضيات الانفتاح الدولي وخصوصيات السيادة الوطنية، حفاظًا على المنجزات السياسية والتشريعية للدولة في ظل بيئة دولية متغيرة وسريعة التحديات.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، الذي تناول بالتحليل والدراسة استضافة المملكة العربية السعودية لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤، من منظور قانوني وسياسي واقتصادي، تتأكد حقيقة محورية مفادها أن هذا الحدث الرياضي العالمي، وإن كان يبدو في ظاهره تظاهرة ترفيهية وثقافية، إلا أنه في جوهره يمثل مشروعا سياديا متداخلاً مع بنية الدولة القانونية ومكانتها السياسية وتوجهاتها التنموية. لقد أبرزت الدراسة أن استضافة مثل هذه الفعاليات لا يمكن أن تُفهم على أنها مجرد خيار رياضي، بل هي خيار استراتيجي، تستلزم قرارات جريئة، وإصلاحات هيكلية، واستعدادات قانونية وإدارية على أعلى المستويات.

تبيّن من خلال فصول البحث أن الالتزامات المترتبة على الدولة المستضيفة تتجاوز الإطار التنظيمي المباشر، وتمتد إلى ما هو أبعد، من حيث إعادة هيكلة التشريعات، وتكييف الممارسات السيادية لتتوافق مع متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم، ومعايير الحوكمة العالمية، مما يخلق تحديًا حقيقيًا في مواءمة هذه المتطلبات مع الحفاظ على الثوابت القانونية والدستورية. كما أظهرت التحليلات المقارنة للعوائد الاقتصادية في نسخ البطولة السابقة أن المملكة أمام فرصة تاريخية لتحقيق نهضة تنموية شاملة، في حال تم التخطيط الجيد لاستثمار العوائد المباشرة وغير المباشرة، وربط مشروعات البنية التحتية والخدمات بالخطط الوطنية طويلة الأمد، لا سيما "رؤية السعودية ٢٠٣٠".

على الصعيد السياسي، فإن استضافة السعودية لهذه البطولة تمثل محطة فارقة في سياستها الخارجية، إذ تُسهم في ترسيخ صورة المملكة كدولة منفتحة، وفاعلة في المنظومة الدولية، قادرة على تنظيم الفعاليات الكبرى بكفاءة واستقرار. غير أن ذلك الانفتاح يفرض بدوره جملة من التحديات، لا سيما في ما يتعلق بإدارة الخطاب الإعلامي، وضبط التوازن بين الحرية والانضباط، والانفتاح والمساءلة، وهي معادلات دقيقة تستوجب منظومة قانونية متينة وأجهزة تنفيذية على درجة عالية من الاحترافية.

لقد سعى هذا البحث، من خلال تتبع المعطيات القانونية والسياسية والاقتصادية، إلى تقديم قراءة منهجية موضوعية لاستشراف أثر استضافة المملكة لكأس العالم ٢٠٣٤ على سيادتها الوطنية، ليس من باب التشكيك في جدوى المشروع، بل من باب إدراك أبعاده المتعددة وتقديم رؤية واقعية متزنة لما يجب أن يكون عليه الأداء الحكومي والمؤسسي خلال مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم. وقد خلص البحث إلى ضرورة تبني سياسة وطنية متكاملة لاستضافة البطولات الكبرى، تقوم على التشريع المدروس، والحوكمة الرشيدة، والانفتاح الواعي، بما يضمن استثمار الحدث لتعزيز مكانة المملكة دون الإضرار بثوابتها السيادية.

ومن هذا المنطلق، فإن استضافة السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤ لا ينبغي أن تُختزل في بعدها الرياضي، وإنما يجب أن تُفهم ضمن إطار استراتيجي أوسع، يُسهم في رسم ملامح جديدة لعلاقة الدولة بالمنظومة الدولية، ويعزز قدراتها التفاوضية، ويعيد صياغة مفاهيم السيادة بما يتلاءم مع الواقع المتغير للنظام العالمي، دون أن تفقد الدولة جوهر استقلالها وحقها الأصيل في إدارة شؤونها الداخلية بما يخدم مصالحها الوطنية العليا.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

١. أشرف شمس الدين، *شرح قانون الإجراءات الجنائية*، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م.

٢. أشرف شمس الدين، *شرح قانون العقوبات القطري – القسم العام*، جامعة قطر، ٢٠١٠م.

٣. أحمد عبدالظاهر، *القانون الجنائي للألعاب الرياضية: دراسة مقارنة*، الطبعة الأولى، نادي القضاة، القاهرة، ٢٠١٦م.

٤. أحمد فتحي سرور، *الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص*، الكتاب الثاني، دار الأهرام، القاهرة، ٢٠٢٢م.

٥. بهاء حلمي وخالد بدران، *المواجهة التشريعية والأمنية لشغب الأولتراس بالملاعب*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٦. فاطيمة بالسعري، "الألعاب الرياضية بين الإباحة والتجريم"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، جامعة عمر الثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد ٦، العدد ١، سنة ٢٠٢٢م.

٧. فوزية عبد الستار، *شرح قانون العقوبات – القسم الخاص*، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢م.

٨. كامل السعيد، *شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات*، دار الثقافة للنشر، عمّان – الأردن، ٢٠١٩م.

٩. محسن محمد العبودي، *التعامل مع شغب الملاعب الرياضية*، ندوة أمن الملاعب الرياضية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠م.

١٠. محمود حمود السليماني وآخرون، *دراسة مسحية لظاهرة العنف في المنافسات الرياضية في المملكة العربية السعودية*، المجلس الأعلى للشباب، الرياض، ٢٠٠٠م.

١١. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات – القسم العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٢. ناصر خليل جلال وهوزان عبدالمحسن عبدالله، "مسؤولية الأندية الرياضية المدنية عن شغب الملاعب: دراسة مقارنة"، *مجلة الحقوق*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٤، يونيو ٢٠١٦م.

١٣. هيثم محمد حرمي محمد شريف، "العقوبات المالية على الجرائم الرياضية"، *مجلة الفكر الشرطي*، القيادة العامة لشرطة الشارقة، المجلد ٢٥، العدد ٩٩، أكتوبر ٢٠١٦م.

١٤. ياسر محمد اللمعي، "المكافحة الجنائية لظاهرة شغب الملاعب"، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد ١، سنة ٢٠١٦م.

١٥. سالم الفدر، *دراسات في القانون الرياضي*، مجمع الأطرش، تونس، ٢٠٢١م.

١٦. عبدالعزيز عبدالكريم المصطفى، *شغب الملاعب الرياضية – دوافعه وأنواعه – شغب الملاعب وأساليب مواجهته*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠م.

١٧. علي عبدالقادر القهوجي، *شرح قانون العقوبات – القسم العام: دراسة مقارنة*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨م.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Ahlert, G. (2004). "The Economic Effects of the Soccer World Cup 2006 in Germany with regard to different financing." *Economic Systems Research*, 13(1), 109–127.
2. Ahlert, G. (2005). *What does Germany expect to gain from hosting the 2006 Football World Cup: Macroeconomic and Regional economic Effects*. Discussion Paper No. 2005/4, GWS, Innsbruck.
3. Allmers, S., & Maennig, W. (2009). "Economic impacts of the FIFA Soccer World Cups in France 1998, Germany 2006, and outlook for South Africa 2010." *Eastern Economic Journal*, 35, 500–519.
4. Baade, R., & Matheson, V. (2004). "The Quest for the Cup: Assessing the Economic Impact of the World Cup." *Regional Studies*, 38(4), 343–354.
5. Baudewyns, D. (2012). *Analysis of the macroeconomic effects of organizing the 2018 FIFA World Cup in Belgium.* Federal Planning Bureau, Brussels, Working Paper 8-10.
6. Baumann, R., & Matheson, V. (2014). "Selling the Big Game: Estimating the Economic Impact of Mega-Events

through Taxable Sales." *College of the Holy Cross, Department of Economics Faculty Research Series*, Paper No. 05-10.

7. Coates, D. (2012). *World Cup Economics: What Americans Need to Know about a US World Cup Bid.* University of Maryland, Baltimore County.
8. Creamer's Engineering News. (2010). "World Cup return on investment not guaranteed." 26 May.
9. Ernst & Young Terco. (2014). *Sustainable Brazil: Social and Economic Impacts of the 2014 World Cup.*
10. Hagn, F., & Maennig, W. (2007). "Labour Market Effects of the 2006 Soccer World Cup in Germany." *Hamburg Contemporary Economic Discussions*, No. 08, p.2.
11. Hagn, F., & Maennig, W. (2008). "Employment effects of the Football World Cup 1974 in Germany." *Labour Economics*, 15(5), 1062-1075.
12. Hagn, F., & Maennig, W. (2009). "Large sport events and unemployment: the case of the 2006 soccer World Cup in Germany." *Applied Economics*, 41, 3295-3302.
13. Hedman, M. (2010). "This World Cup is Not for Us Poor People." *Street Net International*, June.

14. Kurscheidt, M. (2009). "The World Cup." In W. Andreff & S. Szymanski (Eds.), *Handbook on the Economics of Sport*. Cheltenham.

15. Oldenboom, E. R. (2009). *Costs and benefits of major sport events: A case study of Euro 2000*. Meer-waarde, Amsterdam.

16. Saunders, G. (2010). "Updated economic impact of the 2010 FIFA World Cup." *Grant Thornton*, April.